ملخص الدراسة:

تحتوي دراسة القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة على فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية لتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة، حيث تناولنا التنمية الفلاحية على أنها العملية التي من خلالها تحقيق أقصى زيادة في الناتج الفلاحي، أما التنمية المستدامة تتمثل في استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يلبي حاجيات الحاضر ويضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة، وحاولنا ربط المفهومين بالتطرق للتنمية الفلاحية المستدامة التي تحث على الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية الوادي خلال الفترة 2000- 2016.

حيث قمنا بدراسة تحليلية للقطاع الفلاحي بولاية الوادي، وهذا من خلال تشخيص واقع وإمكانيات القطاع الفلاحي وأبرزنا أهم معوقات تحقيق الاستدامة الفلاحية بالولاية مع طرح مجموعة من الحلول الممكنة لذلك.

اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع وتحليلنا له تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي:

✓ تسعى الجزائر جاهدة إلى تنمية القطاع الفلاحي، وتجلى ذلك من خلال السياسات والإصلاحات التي مر بها القطاع، ولكون مواضيع السياسة الفلاحية هي نفسها لم تتغير، وفي مقدمتها : تقوية الأمن الغذائي والتقليص المتزامن من الواردات، المساهمة في نمو وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق فرص اقتصادية ومناصب شغل جديدة لسكان الأرياف للتخفيف من حدة الهجرة الريفية ورفع مستوى معيشتهم ، لأنها اتسمت بغياب الاستمرارية، وهو ما حد من فعاليتها بشكل عام فباءت بالفشل، مما اثر على وضعية القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى غياب الاستغلال الأمثل لثروات الفلاحية.كما أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة الجزائرية على ارض الواقع، بل كان في الخطاب السياسي فقط، فقد كانت نسبة القطاع الفلاحي ضعيفة، خلال برنامج المخطط الخماسي للتنمية إذ قدرت بنحو4.7% بسنوات (2010-2014). (وهو ما ينافي صحة الفرضية الأولى).

✓ يساهم القطاع الفلاحي بولاية الوادي بنسبة معتبرة من الإنتاج الوطني. مما جعل الولاية تحتل المرتبة الثانية وطنيا، زيادة على احتلالها المرتبة الأولى في إنتاج البطاطس والفول السوداني والتبغ. وفي هذا إشارة إلى أن الولاية يمكنها أن تحتل المرتبة الأولى وطنيا في الاقتصاد الوطني، في حالة استغلالها لإمكانياتها الفلاحية بشكل أكثر رشد وعقلانية. (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية).

✓ ولعل أهم معوقات و تحديات السياسات الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي وإرسائها لأسس التنمية المستدامة، تتمثل في: مشكل الملكية العقارية الفلاحية، الظروف المناخية الصحراوية الصعبة غير المواتية، النقص

الكبير للعمالة الفلاحية، الإسراف والاستهلاك المفرط للمياه الجوفية، استعمال الفلاحين لمود كيمياوية بطريقة غير علمية أدت لانتشار أمراض خطيرة. (وهو ماؤيكد صحة الفرضية الثالثة).

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظريةو أخرى تطبيقية نذكرها كمايلي :

– يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للإفراد، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يلعبه في امتصاص عدد كبير من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، دون أن ننسى دور هذا القطاع في إنتاجه للمواد الخام اللازمة لتنمية الصناعات الغذائية والتحويلية، وزيادة على دوره في إنعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة، من خلال عرض منتجات في الأسواق العالمية .

– إن سياسات التنمية والتطوير التي مست قطاع الفلاحة الجزائري تحمل في طياتها الكثير من الايجابيات، وكذلك سبل الخروج من الركود وبناء اقتصاد فلاحي مستدام، لكنها تحتاج من يسير بها إلى بر الأمان، حيث تفتقد في الكثير من الأحيان إلى الإرادة في التنفيذ، في ظل غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات.

– الصعوبة التي يواجهها الفلاحون في الحصول على التعويضات المناسبة في حالة الكوارث والأخطار الطبيعية، بالإضافة إلى انعدام التغطية الاجتماعية لأغلبهم، مما يؤثر سلبا على مردود هم واستدامة نشاطهم.

– مشكل العقا ر الفلاحي، حيث يعتبر المتسبب الأساسي في عدم تطور القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم الأراضي الفلاحية دون عقود، ولم يشملها مسح الأراضي.

– غياب الرقابة في القطاع الفلاحي، وغياب إستراتيجية واضحة لمحاربة المضاربين والانتهازيين، فقد استفحلت ظاهر ة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الفلاحي، فكثير مم يتحصل على القروض والتسهيلات دون انتماء فعلي للقطاع الفلاحي، مما سبب أضرارا للفلاحين الحقيقيين.

– الهدر الكبير في الموارد المائية بسبب تدني مستوى الفلاحين، وغياب الوعي المائي وما يرتبط به من سوء استخدام المياه والإسراف في استخدامها وتلويثها.

– التسرب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا من طرف الشباب، مما اثر بشكل كبير على إنتاجية القطاع الفلاحي.

– فقدان ولاية الوادي لعدد كبير من النخيل البعلي مقدرة بـ 30 ألف نخلة بسبب ظاهرتي صعود وغور المياه الجوفية، وتأخر حلول الجهات الوصية.

– صعوبة الظروف المناخية بولاية الوادي، تزيد من تدني الإنتاج والإنتاجية في الكثير من الأحيان، كالرياح القوية والحرارة المرتفعة خلال الموسم الفلاحي.

– التوسع في المساحات الفلاحية المستغلة ،جعل من الوادي ولاية رائدة على المستوى الوطني في إنتاج عدة محاصيل نباتية، كالبطاطا والتمور و التبغ والفول السوداني، إضافة للمستقبل الواعد في إنتاج الزيتون و الحبوب، حيث تحتل ولاية الوادي المرتبة الثانية وطنيا من حيث الإنتاج، وإنتاج الولاية في كل من الفول السوداني والتبغ وصل لحدود 84% من الإنتاج الوطني.

– غياب التوجه نحو ممارسة الفلاحة البيولوجية الصحية والصديقة للبيئة من قبل الفلاحين والوصاية، والسعي أكثر وراء الفلاحة الكثيفة التي تفتقد لشروط السلامة الصحية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج، يمكن طرح بعض الاقتراحات والتوصيات، وهذا للأخذ بها من طرف المصالح المعنية بشؤون الفلاحة، وتتمثل مجمل الاقتراحات والتوصيات في النقاط التالية:

❖ ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين خاصة الذين استفادوا من دعم الجهات الوصية، وبالتالي رفع حصة الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام.

❖ إشراك الفلاحين من خلال وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمهم بالدرجة الأولى، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية الشاملة.

❖ توسيع و عصرنة آلات التبريد وقدرات الحفظ والتخزين، وذلك في سبيل ضمان استقرار السوق، مما يساهم في حماية مداخيل الفلاحين ويدعم مواصلة نشاطهم.

❖ تثمين وتبليغ نتائج البحث العلمي المؤكدة للفلاحين من خلال جهاز إرشاد فلاحي فعال وميداني وبالتالي دعم البحث العلمي والتجريبي الذي يعد حلقة لابد منها، من خلال الربط بين العلم الأكاديمي والمعرفة الميدانية.

❖ إنشاء منظومة وطنية خاصة بالإحصاء الفلاحي تكون ذات طابع مستقل، تتكفل بتجميع البيانات وتقديم المعلومة الإحصائية الخاصة بالقطاع الفلاحي، حتى يتسنى لمتخذي القرار وضع خطط و سياسات سليمة مبنية على التوقعات الرشيدة وتحقيق الأهداف المنشودة، على اعتبار أن أساس المعلومة هي تطوير بنية الاقتصاد.

❖ خلق تكامل فلاحي ما بين الولايات التي تتمتع بخصوصيات فلاحيه متشابهة في شكل أقطاب فلاحيه، وفي إطار ما يعرف بالمزايا النسبية لكل منطقة، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، وبالتالي إرساء دعائم الأمن الغذائي المستدام.

❖ زيادة وتسهيل الصادرات الفلاحية من المحاصيل التي حققت اكتفاء ذاتيا مع وجود فائض للتصدير، لتقليل المخاطر المترتبة على الاعتماد على مورد رئيسي واحد من حصيلة الصادرات في تمويل الواردات الغذائية وهى منتجات البترول، إضافة إلى تخفيض الواردات وترشيد الاستهلاك.

❖ تبني سياسة حكيمة في مجال الري، مما يلزم ترشيد استغلال المياه،كاستخدام وسائل الري الحديثة وتدعيم اقتنائها، إضافة إلى إعادة استخدام المياه القذرة وتطهيرها وبالتالي تفادي الإسراف في هذا المورد.

❖ ضرورة إيجاد نظام مراقبة صارم في الحصول على تراخيص لاستغلال الأراضي بغير هدف فلاحي، وذلك في سبيل الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي.

❖ التوجه إلى استخدام الأسمدة العضوية (الكمبوست) بديلا للأسمدة الكيماوية لما لها من أضرار على البيئة و الإنسان، ما من شأنه أن يزيد من خصوبة التربة ويقوي خصائص النبات.

❖ إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال القضاء على البيروقراطية، وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدال من قيامه على الريع.

❖ إنشاء مصلحة تعتني وتتابع وتطور الفلاحة البيولوجية على مستوى مديرية المصالح الفلاحية وإعطائها صلاحيات موسعة محليا، منها تكوين الشباب المقبلين على الفلاحة ومنحهم كافة التسهيلات.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، فقد تم جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات النظرية والتطبيقية وفق ما هو متاح، حتى يمكن الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والوصول إلى إجابات كافية عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها في بداية الدراسة، وقد تبين أن الموضوع جد واسع ويحتاج إلى تعمق أكثر، لذلك يمكن اعتبار هذه الدراسة كبداية لمواضيع أخرى يمكن أن تسد بعض نقائص هذه الدراسة، وتساهم بدورها في إثراء البحث العلمي حول القطاع الفلاحي. وعليه تم اقتراح بعض المواضيع للبحث من أجل توجيه الباحثين للتطرق إليها كما يلي:

- دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي-دراسة حالة .
- تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتجية لدفع عجلة التنمية الفلاحية- دراسة حالة .
- دور الصناعات الفلاحية الغذائية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة- دراسة حالة .

وفي الأخير، نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في اختيار و معالجة الموضوع، ولابد من الاعتراف بأنه مهما كانت قوة ومتانة هذه الدراسة في رأينا، فانه قد يعترضها بعض النقائص والأخطاء التي تتطلب مزيدا من الجهد والتركيز والتحليل للوصول بهذا العمل إلى ما هو مرغوب.

تمهيد:

منذ نهاية القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ولم تعد قضية خاصة بخبراء البيئة والتنمية والمنظمات والهيئات الدولية،بل تعد كذلك من اختصاص الباحثين والمفكرين والمنظرين في الاقتصاد أو الاجتماع والسياسة، فهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال؛ لذات شكل التنمية المستدامة أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، والتي تنصب حول فكرة كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية (الأرض، الماء)، وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار البيئية، وهو جوهر التنمية المستدامة.

كما يسعى كذلك القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة إلى العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، والعمل كذلك على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، وهذا في إطار نظام فلاحي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقق تنمية فلاحيه مستدامة بمفاهيمها الحديثة

ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع اعتمدنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: التنمية الفلاحية

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الرابع: التنمية الفلاحية المستدامة واليات تحقيقها

المبحث الأول: التنمية الفلاحية

تعد التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية واهم مكوناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .وبناء على ذلك تم تسليط الضوء في هذا المبحث على التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية

استحوذت قضية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام، وتعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

وفيما يلي أهم مفاهيم التنمية الفلاحية:

- ✓ "التنمية الفلاحية هي العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن" [1].
- ✓ "التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطو يل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية) [2].
- ✓ تعبر التنمية الفلاحية عن الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي، والذي يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في الحقل وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية. فهي بذلك تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية تهتم بالمؤشرات الفلاحية (زيادة إجمالي الناتج الفلاحي رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الفلاحي ، توسيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي ومنه تكوين مناصب شغل، وكذا إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي) [3].
- ✓ يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو زيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث أن زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، وكذا استخدام الآلات الزراعية، كما تشمل تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي [4] .

---

[1] النجفي سالم التوفيق، "**التنمية الاقتصادية الزراعية**"، الطبعة 2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 25.

[2] لقوشة رفعت، "**التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**"الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة،مصر، 1998،ص 11 .

[3] عبيرات مقدم، "**التنمية الزراعية في الوطن العربي – معوقات وآفاقها**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995،ص 2

[4] البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1971، ص20

- ✓ تعبر إستراتيجية التنمية الفلاحية على التخطيط بعيد المدى، والذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين، أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها" [1].
- ✓ "التنمية الفلاحية هي إحدى جوانب التنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية" [2].
- ✓ "التنمية الفلاحية هي كل السبل المعتمدة في زيادة الإنتاج الفلاحي، ابتداء من تنظيم العلاقات الفلاحية في الريف إلى استخدام الموارد وتوفير المقومات، فضلا عن السياسات الفلاحية التي تعتمدها الدولة "[3].

المطلب الثاني: أساليب التنمية الفلاحية وضوابطها

تستخدم التنمية الفلاحية أساليب مهنية في سبيل زيادة نمو الإنتاج الفلاحي، ومنه التأثير على القطاع الفلاحي ككل، ويتم ذلك وفق ضوابط معينة، لضمان السير الحسن لعملية التنمية في هذا المجال .

الفرع الأول: أساليب التنمية الفلاحية

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسين لزيادة الإنتاج الفلاحي[4]:

أولا – أسلوب التنمية الفلاحية الراسية (التوسع الراسي): ويتمحور حول زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة، أي دون إضافة مساحة جديدة. ويتم هذا الأسلوب في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة المزروعة، كما يقوم هذا الأسلوب على العناصر التالية:

- تحسن أصناف المنتجات، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة أكثر مردودية وملائمة لذوق المستهلك، وأكثر مقاومة لظروف البيئة.
- العناية باختيار الأرض الموافقة لزراعة كل محصول.
- احترام مواعيد الجني والحصاد.
- العناية بتجهيز المنتوج الفلاحي للتسويق (تنظيف، فرز، تعليب ...)

---

(1) مبروكي الطاهر، "**الأمن الغذائي في المغرب العربي**"، مجلة الباحث (العدد 9)، جامعة ورقلة، 2011، ص 193 .

(2) البلاوي حازم، "**التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**"،معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، مصر، 1967، ص 22 .

(3) الهاشمي رضا مطر، "**التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية (المجلد الثامن، العدد 3،4)، جامعة القدسية، العراق، 2005، ص 3.

(4) أنظر:

– مولاي حسين، "**مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية–كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص11.

– الشرفات علي جدوع، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض**"، الطبعة1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص 11،12.

ثانيا – أسلوب التنمية الفلاحية الأفقية (التوسع الأفقي)

تتمثل هذه الطريقة في عملية التوسع في المزروعة، وهذا عن طريق استصلاح أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل، وبالرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنها تصادف عدة مشاكل من بينها:

- ضخامة حجم الاستثمار، وهو ما يتوقف على حجم التمويل اللازم لذلك.
- طول فترة الاستثمار، حيث تختلف هذه الفترة باختلاف ضخامة الاستثمار وباختلاف الأراضي المستصلحة أيضا.
- قلة العائد على الاستثمار، لان استثمار رأس المال في الفلاحة لا يؤدي إلى الحصول على عائد مرتفع أو استثنائي كما يحدث في كثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: ضوابط التنمية الفلاحية

إن أداء برامج التنمية الفلاحية يحتاج إلى رؤية اقتصادية موضوعية، وذلك في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة فلاحيه، من شأنها أن تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الفلاحية في الإطار المحدد لها، ووفق الإمكانات المتاحة والممكن استخدامها.

وفي هذا الإطار، فان هناك موارد يتطلب توفرها من اجل تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، وفي مقدمتها أراضي فلاحيه مناسبة ومياه، تكنولوجيا متطورة، أصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدمة. كما يجب ان تتوفر الظروف الملائمة التي تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الفلاحي وأهمها[1]:

- الظروف الداخلية والاستقرار السياسي.
- اكتمال السوق أو استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الفلاحية.
- توفر الأنشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية.

وبصفة عامة، عند وضع أهداف التنمية الفلاحية يجب مراعاة الأمور التالية [2]:

- وضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الفلاحية، بحيث هذه المتطلبات قبل غيرها.
- صياغة الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية.
- تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها، والتي تلزم لانجاز إغراض التنمية الفلاحية.

---

[1] عزاوي أعمر، "**إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص86 .

[2] الشرفات علي جدوع، **المرجع سبق ذكره**، ص 4 .

- العمل على تحديد وقياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الفلاحية.

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية

هناك تيارات أو استراتيجيات تنادي في اتجاهات مختلفة في عملية التنمية الاقتصادية، فنجد من يدعو إلى تبني أولوية الفلاحة على غيرهامن القطاعات، وهناك من ينصب اهتمامه حول الصناعة كأولوية في إستراتيجية التنمية، إضافة إلى تيارات أخرى تنادي بإستراتيجية التنمية المتوازنة.

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الفلاحة

تعد إستراتيجية التنمية الفلاحية احد أهم الاستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث ترتكز على النمو الفلاحي ومعدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية، وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي ومعدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية، وانه لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب في الوقت نفسه تشجيع القطاع الصناعي ذو العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث أن القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات من جهة كصناعة النسيج والصناعات الغذائية. ويعتبر مستهلكا لمخرجات صناعات متعددة من جهة أخرى كالآلات، الأسمدة، أنظمة الري، المواصلات وغيرها مما يعزز قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج و تحقيق الأمن الغذائي [1].

كما تعد الفلاحة نقطة محورية في عملية النمو، حيث تفيد تجارب العالم المتقدم من الناحية التاريخية أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة عل التقدم الذي يحرزه القطاع الفلاحي[2]. أضف إلى ذلك فهي تمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، ولهذا تتطلب عملية التنمية هذه الدول تحقق فائض في الإنتاج الفلاحي يكفي لسد حاجيات السكان، مما يساهم في إزالة اغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

وعلى صعيد آخر، يعتبر التغيير الفني في الريف المفتاح نحو تحقيق النمو الفلاحي، إذ لابد من التركيز أكثر على التحسين النوعي واستخدام اكبر للأسمدة والمعدات الحديثة الأخرى، والاستثمار في الري والنقل والطاقة، بالإضافة

---

(1) أبو الخير كمال حمدي، "**استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة ، مصر،1997، ص172.

(2) عمرو محي الدين، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان،1972، ص 299 .

(3) بويهي محمد، "**القطاع الفلاحي ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتورة في العلوم في العلوم الاقتصادية فرع علوم تسيير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 15 .

إلى تحسين الخدمات الأخرى المرافقة للفلاحة كالتعليم والصحة وتحسين دخول الفلاحين وتخفيض مستوى الفقر[1].

وفي هذا الإطار، كان دعاة هذه الإستراتيجية يرون ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي من خلال إعطائه القسط الأكبر من الاستثمارات والجهود الإنمائية، وقدموا في ذلك الحجج التالية [2]:

- الفلاحة تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية.
- تطوير الفلاحة وإعطائها الأولوية في التنمية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل ايجابي في توزيع الدخل، فزيادة المداخيل تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الأخرى، خاصة في المراحل الوسطية لعملية الإنتاج.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المتوازنة

ترتكز هذه الإستراتيجية على ضرورة تحقق نمو متوازن في شتى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع على قطاع آخر، فالعلاقات المتبادلة والمتعددة بين قطاعي الصناعة والفلاحة تقضي ضرورة أحداث تنمية فلاحيه مواكبة لعملية التنمية الصناعية، فالصناعة تمتص فائض قوة العمل من القطاع الفلاحة بما يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الفلاحي، إضافة إلى أن التقدم الصناعي يزود القطاع الفلاحي بالعديد من مستلزمات الإنتاج الفلاحية كالأسمدة والمبيدات والآلات، وارتفاع الدخول في القطاع الفلاحي يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى، بينما ارتفاع مستويات الدخول في القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى اتساع الأسواق الذي يؤدي إلى تنمية وسائل المواصلات وغيرها، مما يتسبب في نمو النشاط التجاري للمنتجات الفلاحية، وبالتالي دعم اقتصاديات الفلاحة وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين يدعو إلى التنمية المتوازنة بينهما وذلك حتى يتحقق النمو المستقر على الاقتصاد القومي[3].

الفرع الثالث: أثر إستراتيجية التنمية غير المتوازنة على القطاع الفلاحي

إن إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية أدى إلى فشل التجارب التنموية في اغلب الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية، لأنها أهملت دور القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق تنمية متوازنة[4]:

---

[1] بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، "**دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، مداخلة في الملتقى الأول حول "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر" المنعقد يومي 14و15 جانفي 2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2014، ص 4 .

[2] نواصري مختار، "**واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص9

[3] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية،مصر، 2000،ص. ص 268،269.

[4] حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،1997، ص 30.

وعلى هذا الأساس، فانه لا يمكن دراسة إستراتيجية التنمية الفلاحية وهي منعزلة، إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن، أي التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وما بين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وكذا التوازن في التدفقات بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم.

ويشير باحثون اقتصاديون في ذلك إلى التوازن المثالي الذي أنجز وتحقق في تايوان وبقية شرق آسيا من خلال برنامجهم للتنمية بعد عام 1945، حيث يرون أن أساس نجاح التنمية في هاته الدول يكمن في الحجم الكبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية، وهذا الاستثمار كان قد وجه ليس فقط نحو الفلاحة، وإنما أيضا إلى صناعات صغيرة في الريف، حيث كان هناك التزام بتعهد قوي بتنمية رأس المال المادي والبشري وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير الفلاحي [1].

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم حديث شاع مؤخرا في الأدب التنموي المعاصر،وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء،والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد،ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة ثانية.

المطلب الأول: تعريف ومبادئ التنمية المستدامة

الفرع الأول: النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة: لإ أول استخدام لتعبير أو مصطلح التنمية المستدامة كان من طرف ناشطين في المنظمة غير حكومية سنة 1980، وقد ترجم وصف هذا المفهوم إلى العربية بمسميات متعددة مثل التنمية المطردة، المتواصلة والمحتملة[2]. ورغم أن هذا المصطلح قد يكون جديدا، إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا. بل على العكس، إذ أن الدفع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين[3].

ترتبط التنمية المستدامة بالبيئة ومواردها، ومن ثم فقد اعتبر قديم النشأة يتواجد ضمن نظريات اقتصادية مثل نظرية مالتوس التي ربط السكان بالموارد وقانون تناقص الغلة وغيرها مما سبق الإشارة إليه. حيث مر هذا المفهوم بعدة مؤتمرات وملتقيات عالمية في الاتفاق على معنى التنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن:

---

[1] القريشي محمد صالح تركي"**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.ص 293،292 .

[2] زينب صالح الأشوح، "**الاطراد والبيئة**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 7.

[3] دوجلاس موسشيت، "**مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة: شاهين بهاء الدين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص 13.

الجدول (1–1): نشأة مفهوم التنمية المستدامة

السنة	المنظمة، الهيئة، مؤتمرات	آراءهم حول التنمية المستدامة
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة	وجوب نقل الرأسمالية للأجيال القادمة
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة بباريس	إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد
1960	مؤتمر روما –كفى من النمو	يندد ويحذر من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي والنمو الديموغرافي وأنهاك الموارد الطبيعية
1972	مؤتمر ستوكهولم	انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة
1980	المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية	حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي
1984	مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد	يجب الاهتمام بالاقتصاد والبيئة بصفة متساوية
1987	اللجنة الدولية للتنمية تقرير برونتلاند	– أصدرت تقريرا يسمى مستقبلنا للجميع ، وبروز مفهوم التنمية المستدامة
1992	– مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض بالبرازيل	قمة جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس وانبثقت عنها ما يسمى بالأجندة 21.
1997	بروتوكول كيوتو	يهدف إلى تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري
2002	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة قمة جوهانسبرغ	قمة حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثير من ممثلي الجمعيات الغير حكومية وعدد من المختصين في مجالات البيئة والتنمية، أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
2007	مؤتمر بالي باندونيسيا	قمة من اجل مكافحة التغيير المناخي
2009	قمة كوبهاغن	لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري
2012	ريو + 20 بالبرازيل	نحد من الفقر ونعزز العدل الاجتماعي ونكفل حماية البيئة
2015	مركز منظمة الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة	القضاء على الفقر المدفع ومحاربة الظلم وإصلاح تغير المناخ

المصدر: – علاق مُحَمَّد، **التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2009، ص 15، بتصرف.

– موقع الأمم المتحدة الالكتروني :www.unic-eg.org/16131(09/04/2017)

من خلال الجدول أعلاه فان التنمية المستدامة كمفهوم مر بمراحل عديدة حتى اكتسب شمولية في معناه، فهو في الأساس مفهوم مطور عن مفهوم التنمية الشاملة، إذ أصبحت الأهداف النوعية فيه بمثابة معايير حقيقية للحكم على مدى نجاح السياسات الإنمائية لكل بلد بدلا من الأهداف الكمية.

حيث برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972 الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، من ناحية أخرى انتقدت المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة[1].

[1] سليمان الرياشي، "**دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 1998، ص238

أما في سنة 1987 فقد قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك ويعرف كذلك بتقرير برونتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وهذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يعلن آن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي مصيرية ومستقبلية. لكن التقرير يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلىعقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية كما شهد عقد التسعينيات عددا غير مسبوق من المؤتمرات الدولية أهمها:

- عقد قمة الأرض للبيئة والتنمية بريو دوجانيرو بالبرازيل في 1992، حول البيئة والتنمية وعرف هذا المؤتمر باسم قمة الأرض تدليلا على أهميته العالمية[1]، وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون مع الدول المختلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ولمساعدة الحكومات على إعادة صياغة استراتيجيات التنمية لإيقاف تدمير الموارد الطبيعة وتخفيف التلوث، وحددت مختصر حول مبادئ التنمية المستدامة يحدد حقول الدول وواجباتها[2].
- وسعى بروتوكول كيوتو في 1997 إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة ويعتبر كخطوة مهمة لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة[3].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد قدمت العديد من التعاريف لمصطلح التنمية المستدامة، وذلك من عدة أوجه وللإحاطة بهذا المفهوم تم استعراض نماذج مما ورد في تعريفه كما يلي:

أولا –التعاريف المقدمة من طرف الهيئات الدولية:

* تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: جاء تعريف التنمية المستدامة في تقرير مستقبلنا المشترك والمعروف أيضا بتقرير برونتلاند الذي نشرته هذه اللجنة كما يلي: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[4].

يحتوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين:

– مفهوم الحاجات، وخاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة.

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، طبعة 1، لبنان، 2003، ص197 .

[2] Jean Marie Harriley. Le developpement soutenable .Economica.Paris ,1998,P8

[3].Christelle DIDIER, démarche stratègique pour une formation de dècideurs socialement responsables, alliances , France,2006, p6

[4] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة (العدد 142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1989، ص69

– فكرة القبول التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

كما يركز النقاش حول الاستدامة على درجة إحلال رأس المال الطبيعي برأس المال البشري، ومدى إمكانية اعتبار الثاني بديلا للأول، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم البيئية غير المتجددة إضافة إلى الالتزام الذي يدين به الجيل الحالي للأجيال المستقبلية، خاصة في تلبية احتياجاتها الأساسية، وبالتالي عدم ترك موارد اقل وتلوث اكبر ومشاكل بيئية اكبر[1].

* تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية: جاء ذلك في التقرير العالمي بشان التنمية البشرية عام 1992 على أنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستدامة[2].

* تعريف منظمة الأغذية الزراعية: التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التطور التقني والمؤسساتي على نحو يضمن تواصل تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل ويحول دون تدهورها أو انحسارها[3].

* تعريف البنك الدولي: التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري. والتنمية المستدامة حلقة وصل لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة وطويلة الأجل[4].

ثانيا– تعاريف من حيث الأبعاد: يمكن إبراز ذلك من خلال التقرير الصادر عن معهد موارد العالم عام 1992، الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، إذ صنف مفهوم التنمية المستدامة ضمن أربع مجموعات أساسية كما يلي[5]:

* على الصعيد الاقتصادي: تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وأحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج. أما بالنسبة للدول النامية، فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من اجل التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان.

---

(1) دوناتو رومانو، " **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 56 .

(2) علة مراد، "**التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة**"، الملتقى الوطني حول **الثقافة البيئية والتنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 أكتوبر2011، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة،الجزائر،2011،ص 6

(3) فارس فاروق، "**التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (المجلد 15)، جامعة دمشق، سوريا 1999، ص 14

(4) بوعشة مبارك، "**التنمية المستدامة مقارنة نظرية في إشكالية المفاهيم**"، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي7و8 أفريل 2008 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008، ص4.

(5) زكي رواء الطويل يونس "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"،الطبعة 1،دارز هران للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2010،ص80 .

* على صعيد الاجتماعي والإنساني: تعتني التنمية المستدامة السعي من اجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

* على الصعيد البيئي: تمثل التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض و الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

ثالثا– تعريف التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري: التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية وقابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[1].

رابعا– تعريف التنمية المستدامة من جهة نظر إسلامية: التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد. والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي،تؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها ويلتزم في تنميتها بأحكام القران والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجيات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة[2] .

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي[3]:

* تحقق نوعية حياة أفضل للسكان: ويتم ذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على جوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبصورة عادلة ومقبولة.

* احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس الحياة الإنسانية، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون رقم 03-10مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،الجريدة الرسمية (العدد 43)،الجزائر،2003،ص9.

(2) محارب عبد العزيز قاسم"**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2011، ص175

(3) الهيتي نوزاد عبد الرحمان، المهندي حسن إبراهيم، "**التنمية المستدامة في دولة قطر:الانجازات والتحديات**"، الطبعة 1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008، ص.ص16،15

* تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة، وكذا تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

* تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شانها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، وفي النفس الوقت البحث عن بدائل للمواد واسعة الاستعمال، حتى تبقى فترة زمنية أطول دون ان تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

* ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

كما يمكن استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة، من خلال بعض البنود التي من شانها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للسكان كمايلي[1]:

المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الفلاحية والصناعية الحضرية والريفية. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على مياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، في حين تستهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة، وكذا أنظمتها الايكولوجية.

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي، والسعي نحو التصدير. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة، وضمان الأمن الغذائي المنزلي، في حين تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات، والمياه، الحياة البرية، والأسماك والموارد المياه.

[1] عمران محمد حسني، "**التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتصالات فيها**"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة المنعقد في الفترة 27-31 ماي 2007، شرم الشيخ، مصر2007، ص.ص139، 140

الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، في حين تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة ومتطلباتها

يحمل مفهوم التنمية المستدامة العديد من السمات الأساسية، كما يستند على عدة اعتبارات وأسس بيئية، إذ تعد مطلبا أساسيا لتدعيم تحقيقها في المجتمعات.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

تتمثل خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية[1]:

* تختلف عن التنمية بشكل عام، كونها اشد تداخلا وتعقيدا فيما يرتبط بما هو طبيعي وما هو اجتماعي.

* تقوم على أساس تلبية حاجيات الشرائح الأكثر فقر في المجتمع.

* تتداخل فيها الأبعاد الكمية والنوعية، بحيث لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها.

* لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية للتنمية الدول الفقيرة .

* هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

* تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

* تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية .

* تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية (الماء، مصادر الطاقة)

الفرع الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الشروط التي تدخل ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، منها [2]:

* يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

---

[1] انظر في ذلك:

– الرفاعي سحر قدوري، "**التنمية المستدامة مع التركيز خاص على الإدارة البيئية**"إشارة إلى حالة العراق، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس، 2006، ص.ص 25، 26 .

– فكرون السعيد، "**التنمية المستدامة للمجتمعات النامية: واقع وآفاق**"، الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستديمة المنعقد يومي 10 و11 نوفمبر 2009 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 4.

[2] الهيتي صبري فارس، "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 263 .

* يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة، وان لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وان لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل.

* الوفاء بحاجيات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

* الإدارة النوعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام

* الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية،والتي تكون أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة.

* إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر،ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

هناك مجموعة من وجهات النظر حول مضمون مؤشرات ومرتكزات التنمية المستدامة وطبقا للأهداف البعيدة المدى لأجندة القرن 21 تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا البيئية والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، تحسين مستويات المعيشة للمجتمع، حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية ...فلا بد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الوعي العالمي والإدارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بإبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال أو إهمال الإطار البيئي.

أولا :مؤشرات اقتصادية واجتماعية:

أ- **تخفيض الانفجار السكاني:** يقصد بالانفجار السكاني نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية ولا مع قدرات وإمكانياتها بما يحدث ضغطا شديدا على مواردها وبما يعجل بسرعة تدهورها واستنزافها وما يواكب ذلك من مشكلات بيئية اقتصادية واجتماعية وهو المتهم الرئيسي للبيئة، تعوق الدول عن مضاعفة عدد السكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية خلال هذه الفترة القصيرة.

ب- مواجهة مشكلة الانفجار السكاني في تحقيق التنمية المستدامة: تحقيق صفر للنمو السكاني: بمعنى تساوي معدلات المواليد مع معدلات الوفيات وقد حققت بعض الدول معدلات نمو سكاني يقترب من هذا المعدل مثل السويد، الدنمارك، بلجيكا ما بين "0.1-0.2 " وهو توجه مرغوب فيه لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني: لكي لا يصل إلى ما يسمى"بالتراجع السكاني"حيث تكون معدلات الوفيات اكبر من معدلات المواليد وهذا تهديد لمستقبل السكان وانقراضهم[1].

❖ ترشيد النمو السكاني: أي ضرورة وضع خطط سكانية قومية مقننة ومبرمجة تتضمن إجراءات واليات ضبط النمو السكاني وتحقيق النمو المعتدل.

[1] زين الدين عبد المقصود، "**قضايا بيئية معاصرة**"، نشأ المعارف، الإسكندرية، مصر 2000، ص 47 .

ج- تحقيق الأمن الغذائي: أي توفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبكميات المناسبة التي تحقق الحد الأدنى اللازم للسكان في جميع الأوقات العادية الطارئة آنيا ومستقبلا مع توفير القدرة المائية لتحقيق هذا الحد الآمن وتتمثل مؤشرات الأمن الغذائي في:

- التنمية الغذائية المحلية: هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي، وتحقق من خلال توفير مقومات الإنتاج الغذائي ودعمه ماديا وفنيا لان الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق والخوف وعدم الأمن على الرصيد المخزون الغذائي اللازم للسكان، هو مؤشر يجب أن توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتامين الغذاء محليا لأنه يمثل أهم آلية لضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة.
- السياسة السكانية: إعادة النظر في هذه السياسة وخاصة في الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والآمنة بيئيا وغذائيا للحد من الطلب المتزايد على الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية المتنامية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك نقدر المكان بما يدعم الأمن الغذائي وهو مؤشر مهم جدا بدونه لا يستطيع غالبية الدول من تحقيق أمنها الغذائي.

د- تنظيم الأسرة والحد من الفقر:

- ❖ دعم برنامج تنظيم الأسرة: وذلك بتخفيض معدل النمو السكاني عند مستوياته الآمنة بيئيا أي تحقيق معدل النمو السكاني معقول يتلاءم مع قدرات البيئة وإمكاناتها وهو مؤشر استراتيجي ينبغي تحقيقه خاصة في الدول سريعة النمو التي يمثل فيها معدل النمو السكاني السريع صراعا مزمنا يقلق التنمية المستدامة، ومن ثم علاجه يعني الترشيد والحفاظ على البيئة ولابد من التركيز على برنامج التوعية والالتزام وتحسين السلوك وليس مستوى الأسرة الواحدة بل على مستوى المجتمع.
- ❖ التخفيف من حدة الفقر: لان الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة، فالفقراء عادة لا يفكرون ولا ينظرون للمستقبل و لا يكترثون بحماية البيئة وصيانتها وإنما كل همهم توفير احتياجاتهم الأساسية، والواقع إذا كان الفقراء وسيلة وأداة للتدهور البيئي فهم في نفس الوقت ضحايا الإضرار بالبيئة ومن ثمة فالارتفاع بمستوى معيشية الفقراء في الدول النامية لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب بل مؤشرا جوهريا لاستدامة التنمية.

ثانيا : مؤشرات بيئية

أ- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية: نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف أصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية إستراتيجية من اجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة "تحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة" ويقصد بالموارد الطبيعية كل مكونات البيئة الطبيعية الحية وغير الحية ومختلف هذه الموارد في خصائصها من حيث درجة استمراريتها وتجديدها وقدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة.

ويقصد بالاستنزاف تقليل قيمة الموارد أو اختفاءه عن أدائه لدوره المحدد له، وهو مشكلة خطيرة من منطلق أن الموارد الطبيعية رصيد للتنمية المستدامة الذي يصحب صيانته والمحافظة عليه وتختلف أسباب الاستنزاف تبعا لنوعية الموارد أن كانت متجددة أو غير متجددة[1].

ب- مكافحة التصحر: أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظامها الايكولوجية الهشة التي تتسم بدرجة مفرطة من جانب الأنشطة البشرية.

إن التصحر هو إحداث تغير سلبي في خصائص البيئة البيولوجية بم يفقدها الكثير من قدراتها البيولوجية ويجعلها تقترب تدريجيا نحو الظروف الصحراوية، افتقار أو تدهور القدرة والقيمة البيولوجية للنظام الايكولوجي واهم مظاهره تضر في: جرف التربة، عودة تحرك الكثبان الرملية الثابتة، تناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهور نوعيته، تملح التربة.

ج- الطاقة: تعتبر الطاقة في الوقت الحاضر من الضوابط الإستراتيجية الفاعلة والحاكمة في زمن السلم و الحرب وخاصة في العصر الحالي باتت فيه الآلة بكل صورها رمزا لكل تقدم وتطور، ومن ثم أصبح نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو أي دولة تعد من المشاكل البيئية المعاصرة وتتمثل مشاكل الطاقة كقضية بيئية تتبلور في أربعة أبعاد أو محاور رئيسية هي[2]:

- ✓ تمثل الطاقة مقوما أساسيا من مقومات الحياة المعاصرة التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- ✓ تتزايد معدلات استهلاك الطاقة بشكل سريع حيث تعجز الكثير من الدول على الوفاء بهذه المعدلات وكثيرا ما يكون الوفاء بها على حساب البيئة وبرامج التنمية.
- ✓ تعتمد معظم الطاقة المستخدمة في الوقت في الوقت الحاضرة على مصادر الطاقة غير المتجددة في الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

---

(1) سامح غرايبية، "**المدخل إلى علوم البيئية**"، الطبعة الثانية، دار الشروق، عمان 1998، ص 62 .

(2) محمد ولد صمب، "**إدارة البيئية والتنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، 2009، ص 123 .

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة

يؤدي القطاع الفلاحي دورا مهما في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، والتي سيتم الوقوف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الفلاحية أو الريفية التي يقوم سكانها أو بعضهم بممارسة النشاط الفلاحي،بل يتعداها إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية. ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

الفرع الأول: تكوين الناتج المحلي الخام

تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي، فهي تؤثر على نمو إجمالي الدخل الناتج لبلد ما، ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحلي، وعادة ما تقل هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى آخر تجد أن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدا في الدول المتقدمة، كما أنها تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى[1] .

الفرع الثاني: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي

تعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه توفير الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية، فالأمن الغذائي يتطلب توفير الجوانب التالية[2]:

* توفير كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.

* توفير إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للإفراد والأسر .

* توفير شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف،الشروط الصحية، والصحة العامة.

ويعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على انه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطه وسليمة ، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله[3].

---

[1] أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله احمد رمضان وعايد عفاف عبد العزيز، "**الموارد واقتصادياتها**"،**الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية،مصر، (د.س.ن)، ص 265

[2] عمر اني سفيان، معطى الله خير الدين، "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**"،مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدر اسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

[3] الونداوي نشأة مجيد حسن، "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 العدد20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق 2010، ص 144 .

وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين .

ويتعدى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير يمثل سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج، لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100% نقول انه تحقق الاكتفاء الذاتي، وهذا يحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك. كما انه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية[1].

وللقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سواء من خلال التوسع الراسي أو الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية .

كما أن التوسع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية لاسيما وان مرونة الطلب الداخلية في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحة بشكل خاص[2] .

وفي هذا الإطار، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي[3] :

- ✓ مستوى الكفاف: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء. ويعتبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

---

(1) عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **المرجع سبق ذكره**، ص 19.

(2) القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص166.

(3) عمراني سفيان، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة ولاية قالمة**"، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، 2015، ص 26.

- ✓ المستويات الوسطى: وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، و يتم عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.
- ✓ المستوى المحتمل: ويمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بإعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

وعلى هذا الأساس، يحث الوضع الغذائي غير الآمن المؤقت يكون الناسغير قادرين على الحصول على غذاء كاف مؤقتا، والأسباب الشائعة لهذا الوضع هو الكوارث الطبيعية كالجفاف، الفيضانات، الحشرات، الحروب، عدم استقرار الغذاء، فقدان فرص العمل وانخفاض الأجور[1]، بينما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن هو مشكلة متجذرة وواسعة الانتشار، تحصل عندما تعاني العائلات من فشل مزمن في الحصول على غذاء كاف، وهذا الوضع يزيد من تعرض الناس لمشاكل عديدة، إذ يمكن أن يساهم في تخفيض إنتاجية العامل ويثبط النمو الاقتصادي، ويعيق جهود العائلات والدول من اجل التخلص من الفقر، كما قد تهدد استقرار الحكومات من خلال حدوث إختلالات في الأمن.

الفرع الثالث: توفير مناصب الشغل

تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، فهي بذلك تؤثر بشكل كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل العمل، كما تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في الزراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة[2].

ويوفر القطاع الفلاحي فرصا كبيرة للعمل، خاصة انه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى[3].

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحيه فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة، يمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، ويساهم في توفير حجم من العمالة

---

(1) القريشي محمد صالح تركي، "**علم اقتصاد التنمية** "، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.ص 288-289 .

(2) راتول محمد، مداحي محمد، "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة – حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة، الجزائر، ص9.

(3) مولاي حسين، **المرجع سبق ذكره**،ص26

للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، وذلك عند تقلص حاجة الفلاحة إلى اليد العاملة وانتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، مما يساهم في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في اليد العاملة.

وأثبتت التجربة التاريخية بان الفلاحة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد أن نسبة المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من اجل تحقيق التنمية، وان هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات، وانسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته[1].

كما أن وظيفة العمالة في المجال الفلاحي هامة جدا، إذ تظهر على صورتين، تمثل الأولى العمالة المباشرة، أي العاملين المشتغلين في الوحدات الإنتاجية، بينما تمثل الأخرى العمالة غير المباشرة، وهؤلاء يتواجدون في الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية (التصنيع الفلاحي الغذائي، صناعة المعدات الفلاحية من العتاد أو الأسمدة)، كما تجد كذلك العمالة فيمؤسسات التسويق للمواد الفلاحية،و كذلك بمؤسسات ومعاهد التكوين الفلاحي[2].

الفرع الرابع: دعم التنمية الصناعية

إن أهمية القطاع الفلاحي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب القطاع الفلاحي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصة للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز الروابط بينها وبين الفلاحة. كما ان توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، وبالتالي يوفر النقد الأجنبي للبلد، لهذا فان القطاع الفلاحي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها، مما أدى لزيادة الطلب على السلع المصنعة، وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية،كما أن نقل الإنتاج الفلاحي إلى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والاتصالات، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية مما يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته. زيادة على ذلك، تقوم الصناعة بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع

---

[1] فليح حسن خلف، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 119 .

[2] لرقام جميلة، "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،،1997 ص 11.

الفلاحي في الإنتاج، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل، وبهذا فتطور الصناعة يساهم في تطور الفلاحة [1].

الفرع الخامس: إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في توفير العملات الأجنبية من التصدير إذ يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فان الفائض الفلاحي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي، مما يساهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فان الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية.

فالسبب الرئيسي في ظاهرة الاعتماد الشديد من الدول على التجارة الخارجية لهذا النشاط سببه الهياكل الاقتصادية المتخصصة التي ورثتها هذه الدول اليوم، وهو ما يتجلى في كل الصادرات والواردات من المنتجات الفلاحية،ويفسر ذلك على أن التخصص في هيكل الإنتاج الفلاحي يعني الاقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، حيث تمثل المصدر الرئيسي لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على منتجات ومحاصيل أخرى كبيرة لا تنتج محليا كالاعتماد على واردات الغذاء مثلا، وبهذا فالتخصص دافع للاعتماد على الخارج في جانب الصادرات والواردات، ولا شك أن هذا المبدأ يستقيم تماما مع فكرة المزايا النسبية وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك لأطراف التبادل. ولعل هذا السبب الذي كان حجة أنصار تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه المختلفة [2].

وعلى هذا الأساس، يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لإغراض التصدير[3]،كما أن نمو وتوسع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين في هذا القطاع ،وهذا بدوره يؤدي زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين[4].

وتفيد التجارب التنموية في بعض البلدان أن للفلاحة دورا أساسيا في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، ففي دول العالم الثالث يتحقق انتقال الادخار الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى عن

---

(1) القريشي مدحت، **المرجع سبق ذكره**، ص.ص 168،170.

(2) أبو السعود محمد فوزي وآخرون، **المرجع سبق ذكره**، ص 271.

(3) غردي محمد،"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012، ص12 .

(4) القريشي مدحت، **المرجع سبق ذكره**، ص168.

طريق التحويلات الإجبارية سواء عن طريق الضرائب والريع العقاري وتثبيت الأسعار أو الرسم على الصادرات. فبالنسبة لبعض الدول التي تلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات الفلاحية تجد على سبيل المثال لا للحصر، (القطن في باكستان والأرز في تايلاند)، هذه الآلية تسمح بتحقيق مداخيل لهذه الدول، وخاصة عندما تكون هذه الصادرات معتبرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الوطنية [1].

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف، كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها، بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية [2]:

الفرع الأول: المساهمة في تقليص معدلات الفقر

للفلاحة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر، بحيث يحقق النمو الفلاحي تحسن كبيرة لأفقر السكان ولاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الفلاحة. ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، ومثال ذلك أن إحدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% بسبب الفلاحة يزيد نفقات 30% من الفقراء ما لا يقل عن 2.5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تكشف دراسة أخرى على انه بفضل النمو الفلاحي نقص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا بـ 2.3 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الفلاحية.

الفرع الثاني: تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

تتأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المختلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، ومما لاشك فيه ان تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية، مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

الفرع الثالث: توفير الخدمات الأساسية في القرى

عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الفلاحة في القرى، فان ذلك لن يكون قاصر على الإنتاج الفلاحي ويرتبط به من مشاريع، بل أن السكان الفلاحين سينالهم نصيبهم من التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفير من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة، ومثال ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق

---

[1] نواصري مختار، **المرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص.ص 48،49 .

والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة في القرى.

الفرع الرابع: الحفاظ على العادات والتقاليد القروية

تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة، من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة وعدم التخلي عنها، خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الفلاحة والفلاحين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي، وهذا بدوره يساعد في الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده.

المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الفلاحي

يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة. وبهذا الخصوص فان الفلاحة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الايجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة. ومن الآثار الايجابية للفلاحة على البيئة، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح، أو الحد من تملح الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو انعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري، بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين. يضاف إلى هذا بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد و المدخلات الفلاحية، مما يستدعي إلى تطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، والتي من شانها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها، وذلك بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة [1].

[1] عماري زهير ، **المرجع سبق ذكره**، ص 51 .

المبحث الرابع: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة واليات تحقيقها

في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين، أصبح موضوع البيئة والتنمية المستدامة الشغل الشاغل لجميع دول العالم على حد سواء، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية وصانتها. ولعل تنمية الأراضي الفلاحية والمورد المائي من اكبر التحديات التي تواجهها الدول النامية خاصة وبهذا فقد أصبح لزاما أن تكون تنميتها الفلاحية تتطلب شروط الاستدامة، وذلك لتحقيق تنمية فلاحيه مستدامة. وعليه يختص هذا المبحث بتبيان كل ما يتعلق بالتنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

إن مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو تنمية الفلاحية المستدامة. فلقد تعددت التعاريف بشأنها، فمنها ما هو صادر عن منظمات دولية تعني بشؤون الفلاحة وقضايا التنمية المستدامة، ومنها ما استخلصه مفكرون وباحثون في مجال الاقتصاد الفلاحي.

وفيما يأتي بعض التعاريف الواردة حول مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

❖ **تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)**: التنمية الفلاحية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، فمثل هذه الإستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم تدهور البيئة، كما يجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا"[1] .

من خلال هذا التعريف، ترتكز مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة حول أهم الموارد الطبيعية التي تدخل ضمن إطار وهدف الاستدامة وهي الموارد الأرضية والمائية، بالإضافة إلى المورثات النباتية والحيوانية التي تحافظ على التوازن البيئة وعدم تدهورها.

❖ "تعتبر التنمية الفلاحية المستدامة عن الإدارة الناجحة لموارد الفلاحة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان، مع الحفاظ على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية" [2].

يتضح من هذا التعريف أن تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة يتطلب إدارة ذات نجاعة للموارد الفلاحية، بحيث تساهم في الأخير في الحفاظ على البيئة، وتعمل على توفير إدارة ذات نجاعة للموارد الفلاحية، بحيث تساهم في الأخير في الحفاظ على البيئة، وتعمل على توفير حاجيات الإنسان الأساسية.

---

[1] الأشرم محمود، "**التنمية الزراعية المستدامة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 50.

[2] المعقل عبد الرحمان بن إبراهيم، "**التنمية الزراعية المستدامة والإرشاد الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، الأدوار المرتقبة، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية (المجلد 29، العدد 111)، جامعة الكويت 2003، ص97 .

❖ التنمية الفلاحية المستدامة هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. ومنظور اشمل، فهي التنمية التي يتم عبرها [1]:

- ✓ ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات فلاحيه أخرى.
- ✓ توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف، بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الفلاحي .
- ✓ حفظ وصيانة – وان أمكن تنمية ورفع القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.
- ✓ تقليل هشاشة القطاع الفلاحي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة، ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

لقد أشار هذا التعريف إلى ضرورة العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، وذلك يمر عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية الفلاحية، مما يضمن تحقيق تنمية فلاحيه مستدامة.

❖ "التنمية الفلاحية المستدامة هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، وأيضا تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة" [2].

وعلى هذا الأساس تتصف التنمية الفلاحية بالاستدامة عندما تسعى إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية واللاحقة، وتعمل على توفير فرص عمل مستدامة ولائقة، كما يجب أن تكون إنسانية تعتمد على منهج علمي شامل، مع المحافظة على القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية ومستوى تجديدها، بمعنى أن تكون سليمة من ناحية الايكولوجية.

ويمكن لهذه المعايير المختلفة أن تتعارض، فقد يحدث تعارض بين الحاجات الحالية والمستقبلية،وأيضا بين تلبية الحاجيات الفورية والمحافظة على قاعدة الموارد. كما قد يسعى الفلاح إلى الحصول على دخل مرتفع من خلال رفع أسعار منتجاته الفلاحية،في حين تعطي الحكومة الأولوية لتوفير قدر كاف من الغذاء بأسعار في متناول أفراد

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**"، الخرطوم، السودان، 2008، ص38.

[2] أبو النصر بمجت محمد، " **دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة الزراعية المستدامة في المنظمة العربية** "، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي المنعقد خلال الفترة 14-16 أكتوبر 2003، عمان، الأردن، 2003، ص 4.

المجتمع، ويلزم دائما الاختيار بين البدائل المتاحة في ظل المصالحة المتعارضة. وفي التنمية الفلاحية كثيرا ما تقع زيادة الإنتاج على رأس سلم الأولويات، إلا آن هناك حد أعلى لإنتاج الأنظمة البيئية، وإذا تجاوزنا هذا الحد فسيتآكل النظام البيئي وينهار تدريجيا، مما يستوجب المحافظة على التوازن من الناحية البيئية [1].

وقد قرر مؤتمر قمة الأرض المنعقد عام 1992، إدماج فكرة التنمية الفلاحية والريفية المستدامة بين الأهداف الإنمائية العالمية في الخطة الشاملة للقرن الحادي والعشرين، حيث وضع المؤتمر مجموعة من الأهداف كمايلي[2]:

- ✓ أن يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية.
- ✓ استمرار مساهمة التنمية الفلاحية والريفية المستدامة بما فيها المصائد والغابات في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية.
- ✓ صيانة الموارد الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية الوراثية للأغذية والفلاحة، وتحسينها واستخدامها على نحو مستدام.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الفلاحية المستدامة

تتمثل الأهداف العامة للتنمية الفلاحية المستدامة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

تتمثل الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة على الصعيد الاقتصادي فيما يلي[3]:

- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الفلاحية والاستثمار الفلاحي.
- زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع المردود المرتفع.
- زيادة كفاءة الزراعة المطرية بتنويع النظام المحصولي وإدخال زراعات عالية القيمة، وتعزيز التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي.
- وضع أهداف إستراتيجية للنهوض بمجال المراعي والأعلاف كحماية المراعي وتنظيم الرعي، وأيضا تطوير المناطق الرعوية.

---

[1] أبو منديل غسان، "**واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية ، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010**" ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2012، ص 70.

[2] انظر في ذلك: **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مكانة الزراعة في التنمية المستدامة**، الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، على الموقع : http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm(2017/03/23) .

[3] عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.ص 96،97.

- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي.
- موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق، مع الطلب في الأسواق، مع العمل على حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلي والأسواق التصديرية، بهدف تشجيع الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير.
- الاستثمار في الصناعات الفلاحية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل إيجار رمزي وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق، بالإضافة إلى منحها الإعفاءات الضرورية .
- زيادة الناتج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي.
- تحسين البحوث والمختبرات المتعلقة بتربية الحيوانات وتطويرها، وزيادة دخول المربين.
- وضع بنك معطيات للمعلومات و الإحصائيات الفلاحية، بحيث تعكس البيانات الفلاحية من حيث دقتها وشمولها الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد أو المحاصيل التي تتناولها .
- تطوير ألبنا التحتية والخدمات التسويقية وذلك بوضع سياسات فعالة لتسويق المنتجات الفلاحية.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة في النقاط التالية:

- الحد من الهجرة الريفية.
- زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية.
- إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية .
- وضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الأسرية.
- خلق فرص عمل لسكان الريف وخاصة النساء.

الفرع الثالث: الأهداف البيئية

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هناك أهداف بيئية تسعى إلى تحقيقها التنمية الفلاحية المستدامة[1]:

- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي، واستغلال ضمن حدود قدرتها على التجدد من اجل إدامة قدراتها الإنتاجية، وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] عارف جواد سعد، **المرجع سبق ذكره**، ص.ص 97،98.

- زيادة مساحة الأراضي المستغلة فلاحيا، الأراضي المهملة، واستصلاح أراضي جديدة كالأراضي الصخرية والمنحدرة وبالتالي محاولة دعم البيئة ومكافحة التصحر.
- تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.
- النهوض بمجال الصحة الحيوانية.
- المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة، والتوسع بإقامة المحميات الطبيعية الرعوية، وتطوير النظم الفلاحية.
- تحسين الصفات الإنتاجية للموارد الحيوية، مما يعمل على زيادة إنتاجيتها وتحسين نوعية المنتجات.

المطلب الثالث: آليات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة

في ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الفلاحية المستدامة، تم وضع آليات معينة لتعزيز متطلباتها، وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2002-2025).

وفي ما يلي إشارة إلى هذه الآليات[1]:

الفرع الأول: ترشيد استخدام الثروة المائية

يعد المورد المائي أهم عنصر في محددات التنمية الفلاحية المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال:

- ✓ تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
- ✓ تحسين استخدام مياه الري عن طريق إتباع السياسات التالية:
  - سياسة تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
  - استثمارات وبحوث مشتركة لتطوير نظم الري واستخدامات المياه.
  - نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الفلاحية.
- ✓ تنمية التعاون في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
- ✓ التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الفلاحة.

الفرع الثاني: تنمية وحماية الأراضي الفلاحية

ويتم ذلك من خلال إتباع العناصر التالية:

- ✓ التوسع الأفقي للبيئات الفلاحية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية.
- ✓ المحافظة على البيئة الفلاحية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية.

[1] لمزيد من التفاصيل حول تو جهات التنمية الزراعية المستدامة، يرجى الاطلاع على:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)**، جامعة الدول العربية،2007، ص.ص 14،18 .

- ✓ الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي .
- ✓ تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الفلاحية، وكذا الحد من الزحف العمراني و الاستخدامات غير الفلاحية والرعي الجائر.

الفرع الثالث: التطوير والتحديث التقني للفلاحة

ويتم التطوير والتحديث التقني للفلاحة بإتباع الأساليب التالية:

- ✓ تدعيم ممارسة التنمية الراسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطور لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
- ✓ دعم قدرات الفلاحين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة.
- ✓ تنسيق الجهود القطرية، خاصة لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقنيات الفلاحة وحفظ حقوق الملكية.
- ✓ دعم تطوير نظم البحث الفلاحي خدمة لتنمية الفلاحة.

الفرع الرابع: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وذلك في المجالات التالية:
  - صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.
  - التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
  - تنظيم وإدارة القطاع الفلاحي.
- ✓ مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي، وذلك في القضايا بالفلاحة والمياه والبيئة الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الفلاحية المستدامة على مختلف المستويات: الفلاحون، الحرفيون والمهنيون، الباحثون، واضعو السياسات ومتخذو القرارات.
- ✓ توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع الفلاحي ككل.

خلاصة الفصل

تعبر التنمية المستدامة عن التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، حيث تشمل ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي؛ البعد الاجتماعي؛ البعد البيئي. ويرتبط بهذا المفهوم بالعديد من المفاهيم التنموية الأخرى، على غرار التنمية الريفية والتنمية المحلية، إذ كلها مبنية على المشاركة الشعبية ومرتكزها هو الانطلاق من الأسفل، إذ يعد أهم مبادئ التنمية المستدامة.

وتعد التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية واهم مكوناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تقوم على العديد من العوامل: طبيعية، بشرية..، كلها تشكل المقومات الأساسية للقطاع الفلاحي لأداء الدور المنوط به في عملية التنمية.

ويرجع هذا الاهتمام المتزايد على التنمية الفلاحية المستدامة إلى كون الفلاحة هي المورد الأساسي لغالبية سكان الدول النامية، كما تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي لمعظم الدول النامية،كما تبرز أهمية التنمية الفلاحية كعنصر ومتغير أساسي في معادلة تحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على البيئة في نفس الوقت ، هو ما سيتم التركيز عليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع. وتعد ولاية الوادي من بين مناطق الوطن التي تمتلك مؤهلات فلاحيه كافية لأن تجعل منها قطبا فلاحيا رعويا بامتياز، فهي تتمتع بأهمية إستراتيجية في هذا المجال، ذلك أنها تتميز بخصوبة أراضيها ومناخها المعتدل وموقعها الجغرافي الهام، وقابلية أراضيها للري، والدور الذي يمكن أن تلعبه الولاية في تطوير التنمية الفلاحية محليا ووطنيا. كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لها، وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تبعا لما سبق و من أجل حوصلة وفهم الموضوع أكثر حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

المبحث الثالث: معوقات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي

المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يبدو من الضروري قبل لمسة و اقع التنمية الفلاحية في ولاية الوادي، إلقاء نظرة عامة ومختصرة عن دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعرض لموارده وأهمالمؤشر ات الاقتصادية الكلية التي تساعد في تحديد الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

ويمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية.

أولا– الموارد الأرضية:

للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفيةبالجز ائر لعام 2014، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية،كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42,5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17,8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8,4 مليون هكتار، أي ما يقارب 21% من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0,24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة[1].

ثانيا– الموارد المائية:

تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي في والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري. كما أن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار $م^3$.

[1] انظر في ذلك:

-Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR), (2014): **"Evolution de la répartition générale des terres (2000-2013)"**, Algérie.
-MADR, (2015): **"La sécurité alimentaire en Algérie"**, publication spéciale. Algérie

منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية منها 2 مليارم^3 بالشمال و 5 مليار م ^{3} في الجنوب[1].

ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1- مياه الأمطار:

يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 ، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12,5 مليار م^3، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد، وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها. ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.

و يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95 و 100 مليار م^3 ، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزع إلى 3,5 مليار م ^{3} فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12,5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5,2 مليار م^3 في السدود، و 7,3 مليار م^3 تتدفق مباشر في البحر والشطوط المالحة[2].

2- المياه السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 في السنة و13 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب. وتعتبر السدود العليا على 0,7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عددها حوالي 70 سد سنة 2013 بقدرة استيعابية فاقت 7 مليار م^3 [3].

3- المياه الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، ونحو 90 ألف ينبوع و 23 ألف بئر عميق، كماقُدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو 7 مليار م^3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال 2مليار م^3 /السنة، والجنوب 5 مليار م^3 /السنة.

---

(1) Boualem Remini,: **"La problématique de L'eau en Algérie"**, Office des publications universitaires: Alger, Algérie, (2005) p14.

(2) بلغالي محمد، **"سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد (2)، جامعة الشلف، (2009)، الجزائر، ص 74

(3) Boualem Remini, **Op.cit**, p17.

كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م^3، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م^3 سنويا.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

بلغ إجمالي السكان النشطين بحوالي 12.117 ألف شخص سنة 2016، وقد ر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10.845 ألف شخص، كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3.536 ألف ساكن.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكليةبالجز ائر سنة 2016 حوالي 12.720 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.018 ألف عامل، أي ما يمثل 08% من إجمالي العمالة الكلية [(1)] .

الفرع الثالث: مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية (2001– 2014)

لقد حضي القطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى باهتمام السلطات الحكومية، حيث استفاد منمخصّصات مالية معتبرة اندرجت تحت إطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني .

اهتمت الدولة بالقطاع ألفلاحي ضمن برامج اقتصادية وطنية على ثلاثة فترات نلخصها في الجدول التالي:

الجدول (2–1): مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)

الوحدة :مليار دينار

البيان / البرامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	البرنامج التكميلي للنمو (2004-2009)	المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)
المبلغ الإجمالي	525	4202.7	21214
نصيب الفلاحة	55.9	300	1000
النسبة بالمائة (%)	10.6	7.1	4.7

المصدر: سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه. جامعة قالمة، 2015، ص 273.

من خلال الجدول السابق يتّضح أنّ مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية تقلصت تدريجيا منذ انطلاقها مطلع الألفية الثالثة، إذ انخفضت من 10,6% إلى 4,7%أي بمعدّل انخفاض يقارب 26% وذلك بالرغم من ارتفاع حجم المخصّصات المالية من 55,9 مليار دينار إلى1000مليار دينار، أيتضاعفت بمعدّل 6,9مرّة خلال نفس الفترة.

ما يمكن استخلاصه هو أن الفلاحة لم تكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كانت في الخطاب السياسي فقط، وهو ما يظهر جليا في قلة الاعتماد المالي المخصص للقطاع ضمن برامج التنمية الوطنية خلال الفترة المدروسة، إذ من الممكن أن تؤثر هذه الوضعية بشكل كبير على قدرة القطاع الفلاحي في المساهمة في الاقتصاد الوطنيوتحدّ من تقديم عوائد كبيرة مقارنة بقطاعات أخرىخصّصت لها مبالغ مالية معتبرةخاصّة إذا

(1) Office National des Statistiques (ONS), (2016): "Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2016" publication N°653, Algérie, p12

لم يحسن توزيعها بشكل أمثل، يضاف إلى ذلك أنّ هذه البرامج التنموية تعتمد على مصدر دخل وحيد وهو النفط.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام

لقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (2–2): تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

البيان / السنوات	2000	2003	2007	2010	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي (مليار د ج)	4.123,5	5.252,3	9.352,9	11.991,6	15.843,0	16.569,3	17.471,1
الناتج الفلاحي (مليار د ج)	346,2	515,3	708,1	1.015,3	1.421,7	1.627,8	1.729,6
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8,4	9,8	7,5	8,4	9,0	9,8	9,9

المصدر :من إعداد الطالبين، اعتمادا على:

-ONS, (2015): "**Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2014**", publication N°601, Algérie.

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، 2009، 2010، 2013، 2015**.

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في الناتج الفلاحي خلال الفترة(2000-2014)، إذ تراوحت قيمة الناتج الفلاحي بين 346,2 مليار دينار و 1.729,6 مليار د ج خلال عامي 2000 و 2014 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 1.383,4 مليار د ج، أي حوالي 4 أضعاف، وبلغ معدل النمو السنوي نحو 21,5% طيلة عشرية كاملة. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات التضخم من جهة، والى استمرارية تطبيق السياسات الفلاحية أيضا التي عززت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مرد وديته كالسعر التحفيزي للإنتاج، وإنشاء نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، أو العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها.

وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج ألفلاحي، إلا أ ن هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر، ويعود ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على مياه الأمطار،

حيث تقدر بحوالي88% من إجمالي المساحة المزروعة، إذ يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية، مع العلم أن ما يقارب 60% من المياه موجهة للري الفلاحي[1].

وبذلك أصبح يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 9,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 ،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-1): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال (2000-2014)

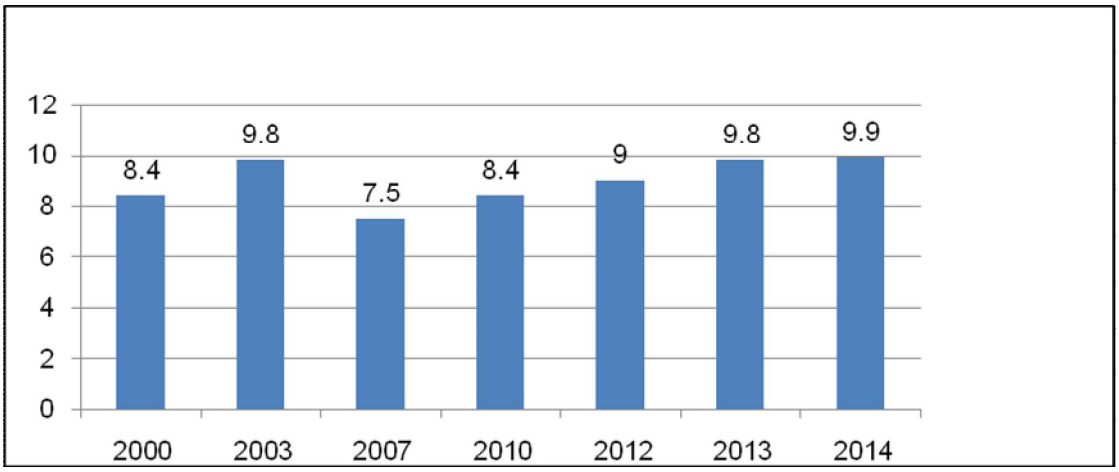

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (1) .

والملاحظ أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام تتناقص طرديا نظرا لارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات؛ ذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، حيث قدرت مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت من دولة إلى أخرى، وفقا لاعتبارات وعوامل متعددة، أهمها طبيعة الموارد المتوفرة في كل دولة من حيث تنوعها ووفرة عناصرها.

ويشر التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي عام 2015 أن الدول العربية يمكن تقسمها إلى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث صنفت الجزائر ضمن المجموعة الثانية التي تتميز بالمحدودية النسبية لأراضيها الفلاحية، وتضم الجزائر والأردن وجيبوتي والعراق وتونس، إذ تتراوح مساهمة القطاع بين 3% في الأردن و 9,3% في الجزائر، في حين أن المجموعة الأولى تضم الدول التي مساهمة الفلاحة فيها عالية نسبيا على غرار المغرب ومصر والسودان...، إذ تتراوح نسبتها بين 13,9% في مصر و 33,8% في السودان، أما المجموعة الثالثة فتضم الدول التي تعتبر مساهمة القطاع ألفلاحي في نواتجها المحلية هامشية كالسعودية وليبيا وقطر[2].

---

[1] انظر في ذلك :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، " **منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية** 22 "نوفمبر 2008، الجزائر، ص 2

[2] صندوق النقد العربي،" **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الفصل الثالث-قطاع الزراعة والمياه (العدد 34)،2014، ص51

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل

لقد شهدت الفترة الممتدة بين (2000- 2016) تصاعدا في وتيرة القوى العاملة الكلية كما تبينها المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول بالملحق رقم (1) ، حيث صاحبتها تغيرات متذبذبة في نسبة اليد العاملةالفلاحية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (2-2): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2000-2016)

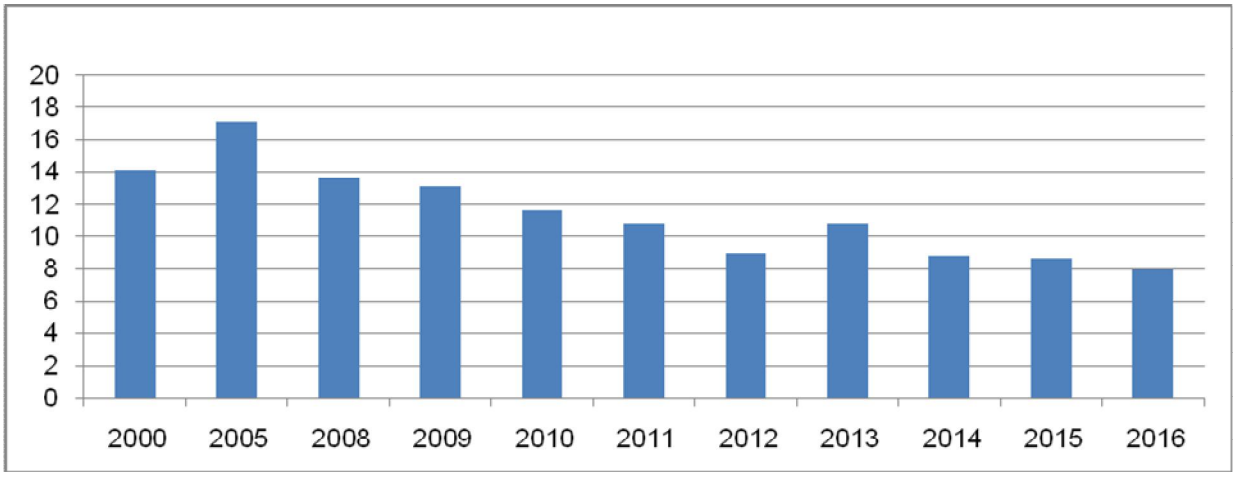

المصدر: من إعداد الطالبين ، اعتمادا على معطيات الجدول بالملحق (1).

يتضح من خلال الشكل السابق أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي عرفت ارتفاعا سنة 2005 حيث بلغت 17.16% بعدما كانت 14.13% سنة 2000، وهي نسبة جد معتبرة تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي والى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية خلال العشرية السوداء (فترة التسعينات)، لتعرف منعرجا آخر في السنوات التي تلتها، وتسجل انخفاضا ملحوظا.

ويرجع الانخفاض الملاحظ على العمالة في القطاع ألفلاحي إلى إستمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، إذ يعد أكبر تحد يواجه النشاط الفلاحي، حيث قدرت النسبة السنوية لانخفاض سكان الريف بحوالي 2,5% حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 [1].

كما انخفضت أيضا نسبة السكان النشطين في الفلاحة، ويعود ذلك إلى ضعف مستوى الخدمات في الريف، مقارنة مع المدينة(تعليم، صحة، مياه شرب، كهرباء)، وبالتالي البحث عن الرفاهية و الاستقرار، بالإضافة إلى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية، حيث ترتفع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة، كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف إلى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي انخفاض الأجور ونقص الحوافز.

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك :صندوق النقد العربي، (2016)" :**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**" 2015 ، ص33

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، إلا أنها في كل مرة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى.

وعليه نستخلص أن هناك قوة بشرية فلاحيه عاملة ومنتجة اقتصاديا، وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الفلاحية، على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، وهذا بدوره يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة والمهدورة، ويجسد خطورة البطالة ومضاعفتها، وهي بطالة تزداد تفاقما طالما أن فرص العمل الجديدة تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إذ يمثل التشغيل المنتج المفيد لهذه الطاقة البشرية الفلاحية العاطلة أحد مفاتيح التنمية وأحد أهدافها في الوقت نفسه.

وبالنظر إلى هيكل التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2016 ، يتبين استحواذ قطاع التجارة والخدمات على ما نسبته 59.8% من إجمالي العمالة، حيث امتصت أكثر من نصف الوظائف، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، أما الفلاحة فقد احتلت المرتبة الأخيرة في استقطاب العمالة بنسبة 10.6% من إجمالي العمالة في الجزائر. وبهذا تبقى نسبة القوى العاملة في الفلاحة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى [1].

المبحث الثاني: الإمكانات الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحيه رعوية بامتياز، وهذا يعودللقدر ات الفلاحية التي تتمتع بها علىغر ار بعض المناطق داخل الوطن، إذ تتأثر التنمية الفلاحية بجملة من العوامل، منها ما يعودلاعتبار ات طبيعيةو جغرافية، ومنها ما يعودلاعتبار ات بشرية ومادية، ومنها ما يعودلاعتبار ات تتعلق بالمحيط الاقتصادي الذي تتعامل معه القطاعات الإنتاجية. وعليه يأتي هذا المبحث للوقوف على عوامل التنمية الفلاحية في ولاية الوادي، من خلالابر از مختلف القدر ات الفلاحية التي تزخر بها.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية الوادي

ولاية الوادي هي الولاية 39 من ولاياتالجز ائر عاصمتها مدينة الوادي التي تعرف بمدينة الألف قبة وقبة، وقد تم إنشاؤها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1984وتضم 30 بلدية مجمعة في 12 دائرة. و تقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد بـ 630 كلم ويحدها من الشرق الجمهورية التونسية وولاية تبسة من الشمال الشرقي، ومن الشمال ولايات وخنشلة وبسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الغرب ولاية الجلفة.

(1) ONS, (2016): "Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2016", publication N°763, Algérie, p12

كما تمتد ولاية الوادي على مساحة تقدر بنحو 44586.80 كلم^2، ويقدر عدد سكانها بنحو 791000 نسمة، وذلك حسب إحصائيات نهاية سنة 2015[1] .

الفرع الأول: أصل سكان ولاية الوادي

❖ **منطقة سوف:** لقد ذكر ابن خلدون دون تدقيق، أن أصل القبائل التي تسكن هذه المنطقة من قبائل ألزناته، ووجود الآثار الرومانية في بعض القرى من المنطقة تدل على مرور الرومان و الفينيقيين في هذه الربوع مثل العقلة بدائرة الرباح، ولم تعرف التطور إلا عند وصول المسلمين تحت قيادة حسان بن نعمان حيث برزت قبيلتين هما: الطرود و العدوانيين الذين سيطروا على الجهة إلى غاية مجيء الفرنسيين سنة 1872، ومن ثم بدأت الحركات التحررية ضد المستعر بحيث ظهر الشيخ المقراني وعبد العزيز ابن حداد ثم تبعته مقاومة بوشوشة، و لقد تواصلت هذه الانتفاضات إلى غاية 1917 أين أعلن الهاشمي بن إبراهيم شيخ الزاوية القادرية الحرب ضد المستعمر.

❖ **منطقة وادي ريغ:** سكان هذه المنطقة الملقبون باسم بنوا ريغة الذين لم يعرفوا وجود الرومان بها ولكن عند قدوم قبائل الزيانيين–أجبرو ا قبائل المنطقة على الهروب للجبل المجاورة أو الهجرة إلى بسكر ة و ورقلة و اتخذوا من مدينة تقرت عاصمة لهم، وحكم سكان وادي ريغ بن يوسف بن عبد الله وبن إبراهيم بن ريغة خاصة في تماسين و ذكر المؤرخ بن خلدون في مقدمته قصور ورتلانه – تقد يدين – تمرنه و تندلة، وأثناء وصول المسلمين تحت قيادة حسن بن نعمان أعطي المنطقة إشعاع خاص، وابتداء من الاحتلال الفرنسي لهذه المنطقة سنة 1854 وقعت انتفاضات و تواصلت إلى تاريخ الاستقلال.

الفرع الثاني: التضاريس

تنقسم التضاريس لولاية الوادي إلى ثلاثة مناطق هي كالتالي:

❖ **منطقة سوف:** منطقة رملية وتغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

العرق: منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 4/3 من مساحة سوف وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80 م إلى 120 م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

❖ **منطقة وادي ريغ:** نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير.وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة وتمتد حتى حدود ولاية ورقلة، كما تتواجد بها بعض الأودية.

[1] www.wilaya el oued .com. "Monographie da la Wilaya el oued" **, p (4-5).**

❖ **منطقة المنخفضات:** وتسمي منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية و تمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين (– 10 م و –40 م) و من بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ و مروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية و سطيل.

❖ الشريط الحدودي يتكون من دائرة الطالب العربي التي تعد ثلاثة بلديات: (الطالب العربي، دوار الماء، بن قشه) و تقدر مساحتها بـ: 21.569.60 كم^2 (48**%** من تراب الولاية).

الفرع الثالث: المناخ والنشاطات الأساسية

أولا: المنـاخ

تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في فصل الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35 ملم، إما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا 45 درجة حرارية.

ثانيا :النشاطات الأساسية

– زراعة (النخيل، البطاطس، الطماطم، التبغ، الفول السوداني).

– تربية المواشي بأنواعها.

– التجارة، السياحة، الصناعات التقليدية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000- 2016)

يعد مؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني من المؤشرات الدالة على تطور القطاع الفلاحي، إذ يعتمد على المساحات المخصصة للمحاصيل، ويضاف لها عامل الإنتاج والإنتاجية وعليه سيتم التطرق إلى تطور الإنتاج النباتي والحيواني من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000-2016)

يشمل الإنتاج النباتي محاصيل الحبوب القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، البطاطس، الطماطم، البقول الجافة، الخضروات، الفول السوداني، التبغ .. وغيرها.

أولا– إنتاج الحبوب:

يعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر عموما، ونخص بالذكر القمح الصلب والقمح اللين، في حين يعتبر الشعير كمادة لتغذية الحيوانات.

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول بالملحق (2) لتطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000- 2016) والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (2–3): تطور إنتاج الحبوب في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : القنطار

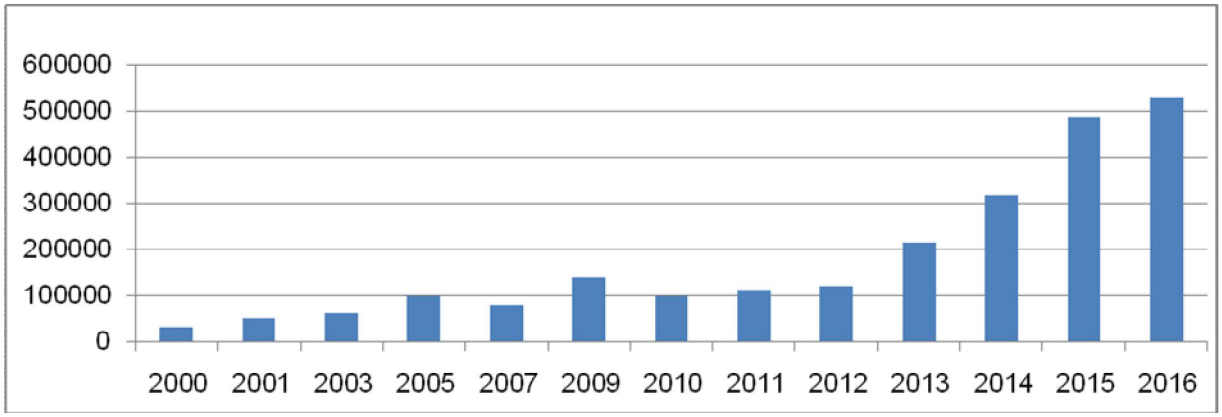

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (2).

يتبين أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج إلى غاية 2010، وتعد سنة 2000 أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذا بلغت 34280 قنطار، ويسجل الإنتاج أرقام متزايدة انتقلت إلى 98843 قنطار سنة 2005 حيث عرفت بعدها انخفاضا سنة 2007 لتصل 79148 قنطار، وعرفت كمية الإنتاج انتعاشا متواصلا ابتداء من سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2016 بنسبة زيادة فاقت 1442% مقارنة بسنة 2000.

بفضل انتقال الفلاحين إلى تنويع الإنتاج النباتي وبفضل البرامج الفلاحية التي شهدتها الولاية خاصة في مجال تكثيف إنتاج الحبوب، عرف الإنتاج تطورا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة، محققا قفزة نوعية لم يشهدها من قبل، خاصة خلال السنوات الأخيرة. وتعتبر مؤشر جد ايجابي بالنسبة لولاية الوادي في هذا المجال، بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين، خاصة عند اقتناء عوامل الإنتاج كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة.

ثانيا– إنتاج الخضروات:

تضم شعبة الخضروات العديد من المحاصيل، منها: البطاطس، الطماطم، البصل، الجزر... وغيرها.

في دراستنا نركز على محصولين فقط هما البطاطس والطماطم، و من خلال المعطيات الموجودة في الجدول بالملحق(2) الذي يوضح تطور الإنتاج للمادتين في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016) والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل (2-4): التطور الإنتاجي للبطاطس والطماطم في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة : القنطار

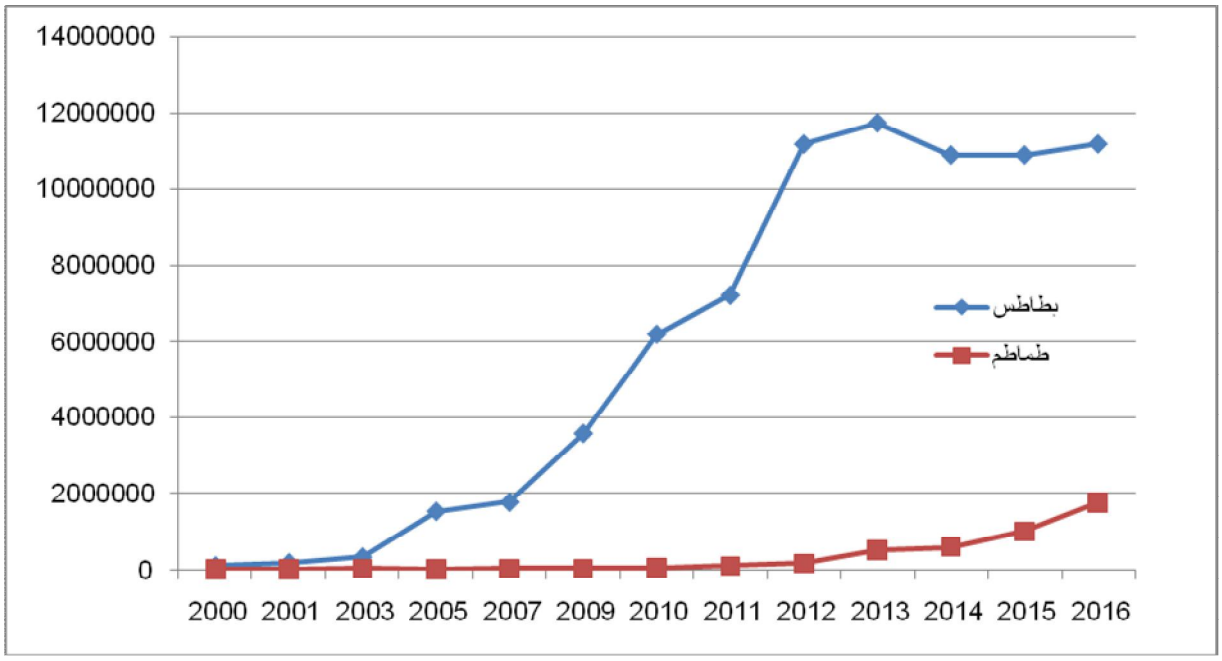

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (2).

من خلال المخطط يتبن أن حجم إنتاج البطاطس عرف تطورا ملحوظا خاصة خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية وعرفت وبلغت أقصى كمية إنتاج له سنة 2013، حيث وصل 11725000 قنطار بمعدل نمو يقدر بـ 5% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع للتوسيع في الأراضي الفلاحية المنتجة للبطاطس مع اكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية وخارجها. في حين عرفت تراجع طفيف في الإنتاج بعد 2013 بسبب تشبع السوق المحلي والوطني مما أدى لانهيار أسعارها في السوق، نتج عنه تقلص في المساحات المزروعة من البطاطس.

كما تعرف الولاية تجربة حديثة ومتطورة في إنتاج الطماطم، فلاحظنا من المخطط إن إنتاج الطماطم عرف زيادة معتبرة خلال سنوات الدراسة جعلت منها تحتل مكانة متقدمة في إنتاج الطماطم بلغت 1785000 قنطار سنة 2016 بمعدل نمو قدرا بحوالي 74% و 192% مقارنة بسنوات (2015- 2016) على التوالي، وهذا بفضل بحث الفلاحين على تنويع المحاصيل ووفرة الأراضي الفلاحية.

ثالثا- إنتاج التمور:

تعرف ولاية الو ادي من الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج التمور بأنواعه وعلى رأسها الغرس و دقلة نور، والشكل الموالي يوضح ذلك بناءا على معطيات الجدول بالملحق (2).

الشكل (2–5): تطور إنتاج التمور بولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : القنطار

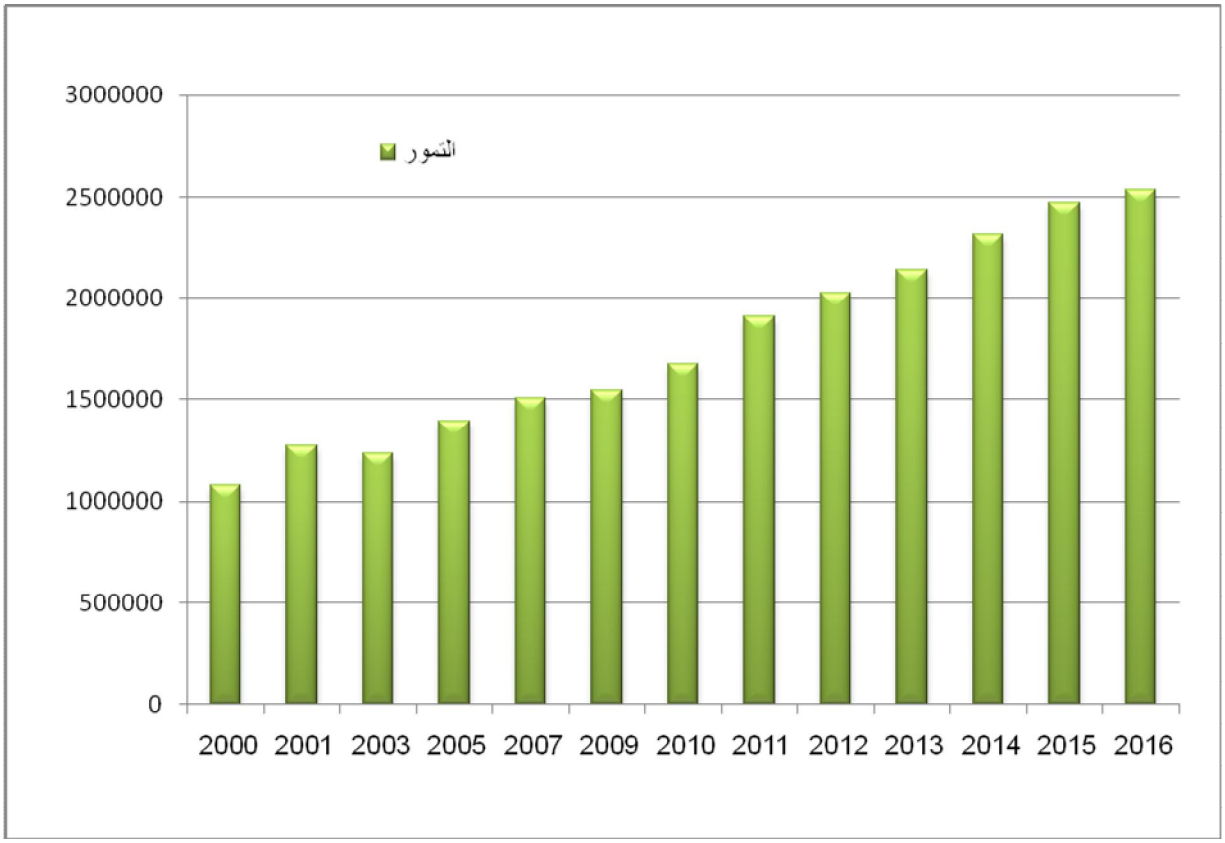

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (2).

من خلال المخطط يتبين لنا أن إنتاج التمور في ولاية الوادي عرف تطورا متواصلا حيث أنتجت ولاية الوادي 1395000 قنطار سنة 2005 ليصل الإنتاج 2533100 قنطار سنة 2016 أي بمعدل نمو يقدر بـ 82%، مما يترجم بمدى حرص الفلاحين والدولة للحفاظ وتطوير النخيل المسقي بالولاية من خلال مخططات التنمية الوطنية.

رابعا– إنتاج الفول السوداني والتبغ:

تعتبر محاصيل الفول السوداني والتبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي كما هو موضح في الجدول بالملحق (2) ويبرزها الشكل التالي:

الشكل (2-6): تطور إنتاج التبغ والفول السوداني في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة : القنطار

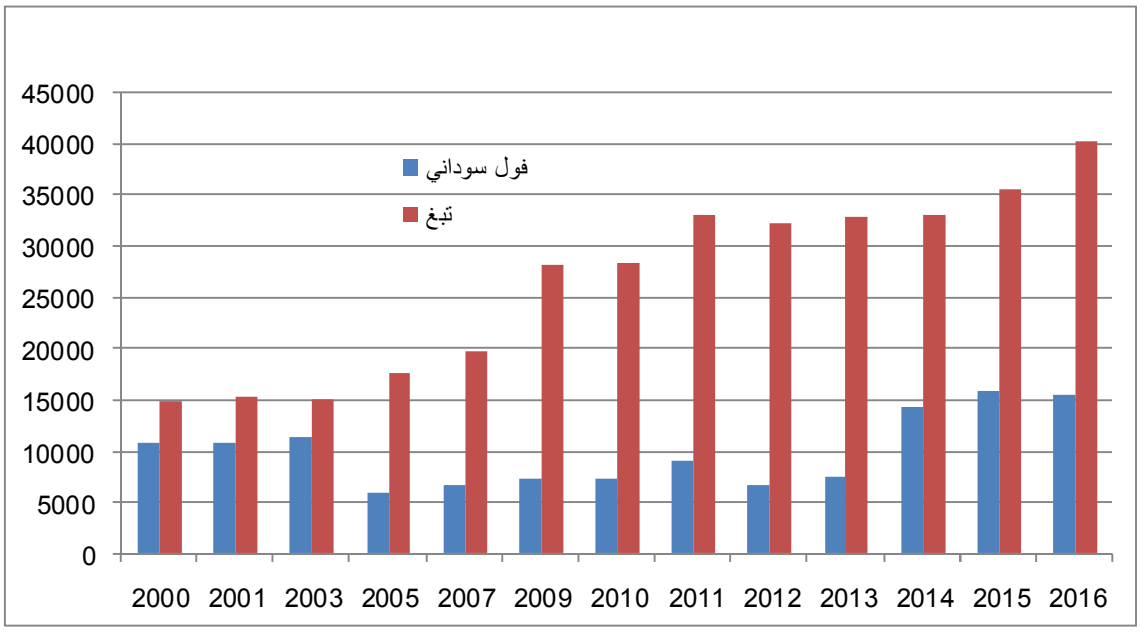

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (2) .

من الشكل نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة إذ عرف اقل كمية منتجة مقدرة بحوالي 5840 قنطار سنة 2005، بعد ما كانت الكمية المنتجة 11420 قنطار سنة 2003، بمعدل انخفاض 96% ليصل 8916 قنطار سنة 2011. وسجلت السنوات الثلاثة الأخيرة شبه استقرار في الكمية المنتجة للفول السوداني ليصل إلى 15400 قنطار سنة 2016. إما بالنسبة للتبغ فعرفت الكمية المنتجة منه تزايد مستمر للفترة (2000 – 2009)، إذ قدرت في نهاية هذه المرحلة بـ 28107 قنطار. لتشهد السنوات الثلاثة الأخيرة تزايد مستمر لتصل إلى 40320 قنطار سنة 2016 التي تمثل اكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2016)

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من مختلف المنتجات الحيوانية، وتزداد أهميته أكثر نظرا لمكانته في تركيبة الإنتاج الفلاحي. وتضم الثروة الحيوانية في ولاية الوادي: الأبقار، الأغنام، الماعز، بالإضافة إلى الدّواجن.

و بالاعتماد على معطيات الجدول بالملحق (2) يمكن توضيح الشكل التالي:

الشكل (2-7): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : القنطار

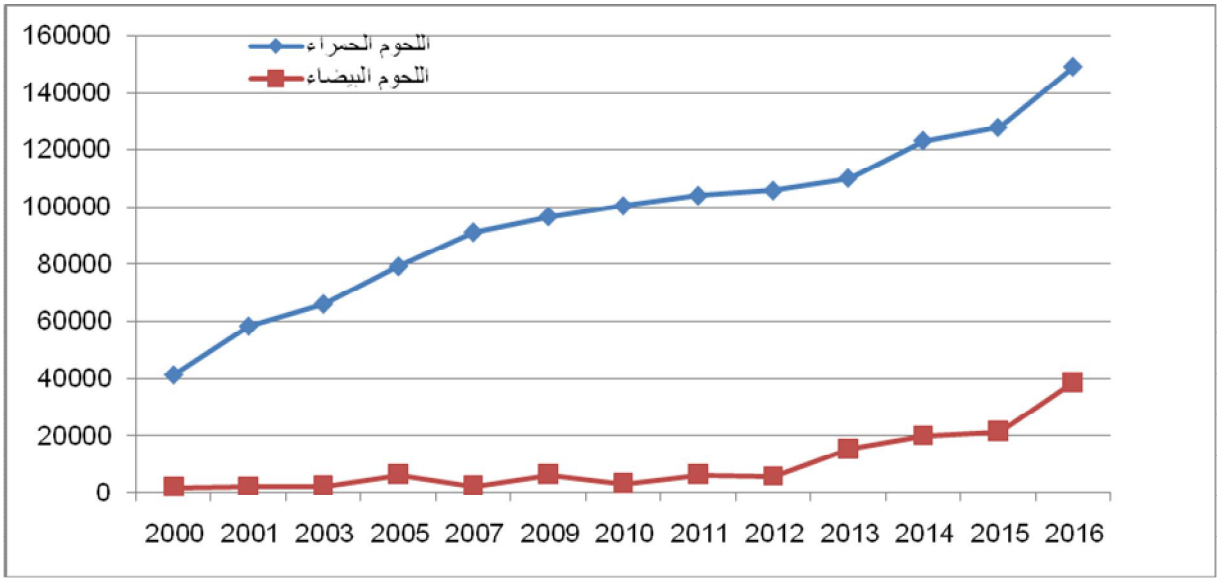

المصدر: من إعداد الطالبين ، اعتمادا على معطيات الجدول بالملحق (2).

من الشكل نلاحظ أن ولاية الوادي شهدت تحسنا كبيرا فيإنتاج اللحوم الحمراء خاصّة خلال السنوات الأخيرة، فقد عرف الإنتاج تزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ حوالي 100268 قنطار سنة 2010، ثم ارتفع بنسبة 48% سنة 2016 بإنتاج قدره 148780 قنطار.

ويعود هذا التحسن إلى التدابير المتخذة من طرف المربيين لرفع الإنتاج من خلال التركيز على علف الماشية المحسنة، وتكثيف تربية الأبقار والأغنام والماعز، زيادة على دعم التلقيح الاصطناعي.

ومن جهة أخرى لاحظنا من الشكل كمية الإنتاج المتذبذبة للحوم البيضاء لفترة (2000-2011) حيث وصلت الكمية المنتجة إلى 6356 قنطار سنة 2005 ليعرف بعدها تراجع الكمية المنتجة إلى 2437 قنطار سنة 2007، ثم تشهد زيادة بمعدل 164% سنة 2009، وتتراجع سنة 2010 لتصل 3225 قنطار.

وبداية من سنة 2011 عرف إنتاج اللحوم البيضاء تطورا ملحوظا ليصل إلى 38815 قنطار سنة 2016، بمعدل زيادة قدرة بـ 515% بالنسبة لسنة 2011.

اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن كالدجاج والديك الرومي، حيث أولته الحكومة أهمية كبيرة من خلال الدعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تربية الدواجن عن طريق الصناديق المفتوحة من قبل الدولة.

المطلب الثالث: مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني

لقد سمح تطور الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال الفترة المدروسة بتحقيقمعدّلات موجبة في الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة والكمية كما تناولناه في المطلب السابق.

بمعنى أن ارتفاع الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة أو الكمية يعد مؤشرا جيدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، حيث أن قيمة الإنتاج الفلاحي للموسم 2016/2015 قدر بحوالي 180مليار دج، أما في موسم 2013/2012 قدر بحوالي 132مليار دج أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 36%، وتحتل الولاية المرتبة الثانية وطنيا [1].

عرف القطاع الفلاحي تطورا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولمعرفة دور أو مدى مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي الوطني بشكلأدقّ نوعا ما، سيتم مقارنة الإنتاج الفلاحي في الولاية بين الموسمين 2013/2012-2016/2015 لأهم المحاصيل الفلاحية الإستراتيجية وترتيب مستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(2-3): تطور المحاصيل خلال الموسمين (2013/2012)(2016/2015) بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا

المحاصيل	الموسم 2016/2015	الموسم 2013/2012	معدل النمو %	تصنيف
المحاصيل الحقلية	15.2 مليون قنطار	13.3 مليون قنطار	14	الأولى وطنيا
التمور	2.53 مليون قنطار	2.1 مليون قنطار	19	الثانية وطنيا
البطاطس	11.18مليون قنطار	10.8مليون قنطار	03	الأولى وطنيا
الطماطم	1.78مليون قنطار	543 ألف قنطار	229	-
ف- سوداني+التبغ	91 ألف قنطار	40 ألف قنطار	126	الأولى وطنيا
الحبوب	529 ألف قنطار	216 ألف قنطار	145	-
اللحوم الحمراء	148.8 ألف قنطار	109.9 ألف قنطار	35	-
اللحوم البيضاء	38.8 ألف قنطار	15.4 ألف قنطار	151	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عن مديرية المصالح الفلاحية بالوادي، الحصيلة السنوية لنشاطات القطاع الفلاحي للموسم 2016/2015.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ولاية الوادي تساهم بنسبه كبيرة في الإنتاج الفلاحي الوطني، وهذا راجع للقدرات الفلاحية الكبيرة التي تتمتع بها الولاية.

فالملاحظ أن محصول المحاصيل الحقلية يقدم مساهمة كبيرة في الولاية بإنتاج قدره 15.2مليون قنطار، اذ تحتل

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، **الحصيلة السنوية لنشاطات القطاع الفلاحي بالولاية** للموسم 2016/2015 ص 2

المرتبة الأولى وطنيا. يليه محصول البطاطس بإنتاج 11.18 مليون في الولاية، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين وصل إنتاج التمور إلى 2.53 مليون قنطار موسم 2016/2015 في الولاية ويحتل المرتبة الثانية وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم بإنتاج 1.78 مليون قنطار على مستوى الولاية، في حين وصلت نسبة الزيادة في إنتاج الحبوب 145% موسم 2016/2015، تليها مباشرة إنتاج اللحوم الحمراء بإنتا ج قدره 148.8ألف قنطار، وبلغ إنتاج المحاصيل الصناعية (الفول السوداني والتبغ) حوالي91 ألف قنطار، إذ تحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين اللحوم البيضاء وصلت إلى 38.8 ألف قنطار موسم 2016/2015 .

وما نستخلصه أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة على المستوى الوطني في إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي يبقى رهانا كبيرا بالنسبة للجزائر للتقليص من حجم الواردات الغذائية.

بالرغم من كل هذه النتائج المحققة إلا أن الولاية مازالت لها قدرات كبيرة لتقديم الأفضل، لما لها من مؤهلات كبيرة، إذا فلابد من إعادة النظر في السياسات المتبعة، وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة على أرض الواقع، خاصة في ظل الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الولاية من أراضي شاسعة وطاقات شابة ووفرة المياه الجوفية، مع قيام الدولة باتخاذ إجراءات لتكفل أكثر بمشاكل الفلاحين وتسهيل عملية التسويق لمنتجاتهم وتنظيمها، والوصول بالقطاع الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المبحث الثالث :معوقات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي من الولايات الأوائل وطنيا من حيث كبر المساحة، من يؤهلها أن تكون ولاية فلاحيه بامتياز، لو يتم معالجة المشاكل المتعددة التي تعيق الديمومة الفلاحية.

المطلب الأول : العقار الفلاحي بولاية الوادي

أمام ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي أصبحت تستهلك جزءا كبيرا من الإيرادات النفطية للدولة، دفع بهذه الأخيرة لتفكير بجدية أكثر لإيجاد حلول جذرية للازمة، اعتمدت على تشجيع القطاع الفلاحي ودفعه للأمام بوتيرة أسرع، ومحاولة إذلال المشاكل التي تعترضهم، و على رأسها العقار الفلاحي، الذي كان ولا يزال احد اكبر التحديات في الجزائر ككل.

لمواجهة ذلك قامت الدولة الجزائرية بجعل تنظيم الملكية العقارية من أولويات أي سياسة زراعية، ونحاول طرح طريقة معالجة هذه الإشكالية على مستوى ولاية الوادي كما يلي:

الفرع الأول: القدرات العقارية لولاية الوادي

شهدت ولاية الوادي خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية في الفلاحة لم تشهدها من قبل، جعل منها قطب فلاحي بامتياز، يستوجب منه توفير وتهيئة العقار الفلاحي اللازم لذلك.

تتربع الولاية على مساحة إجمالية قدرها 4.458.680 هكتار مقسمة بين أراضي فلاحيه وأراضي أخرى موضحة حسب الشكل التالي :

الشكل (2–8): توزيع المساحة الإجمالية للأراضي بولاية الوادي

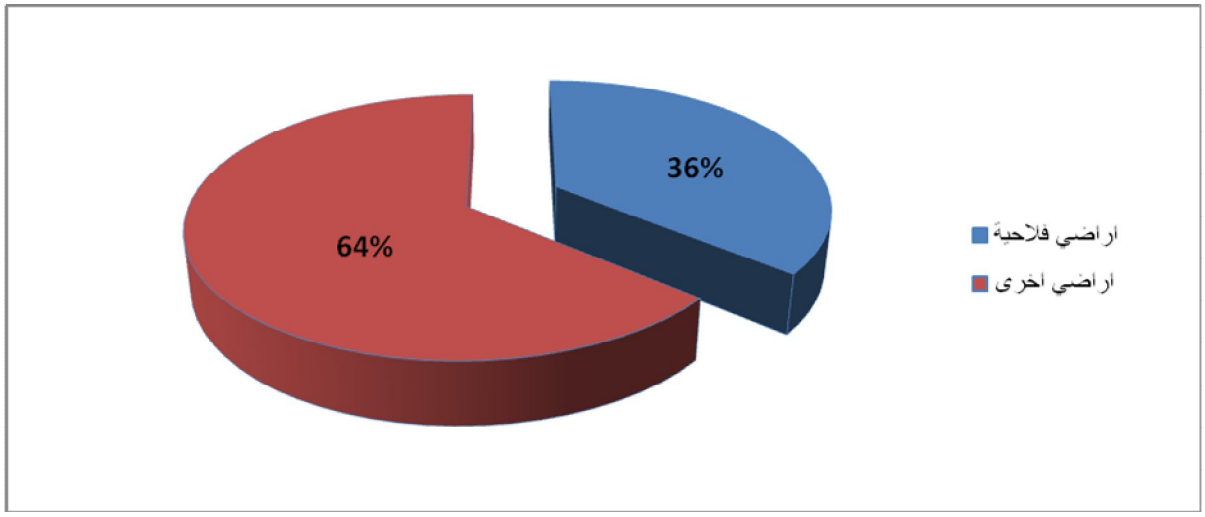

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي .

من الشكل نلاحظ أن نسبة الأراضي المخصصة للفلاحة مقدرة بـ36%، أي ما يفوق ثلث المساحة الإجمالية للولاية ، مما يوحي بان الولاية تزخر بمساحة شاسعة مخصصة للفلاحة .

تستحوذ الأراضي الفلاحية بولاية الوادي على مساحة 1.591.869 هكتار، مقسمة عند نهاية سنة 2016 حسب الشكل التالي :

الشكل (2–9): توزيع الأراضي الفلاحية بولاية الوادي نهاية 2016

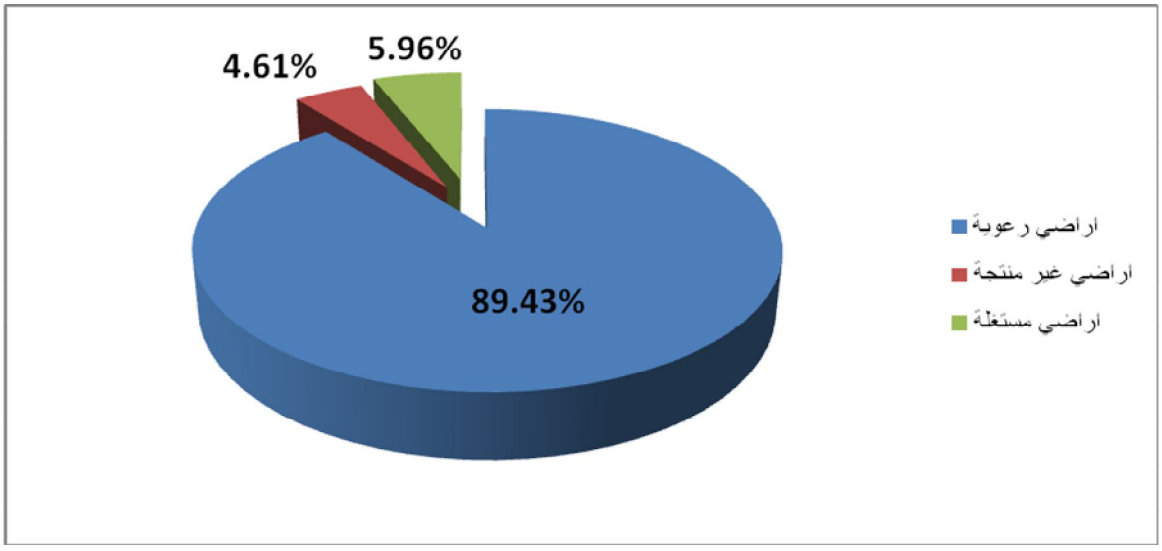

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2016.

من الشكل نلاحظ أن المساحة الفلاحية تغلب عليها الأراضي الرعوية بنسبة 89.43% ، والأراضي المستغلة تمثل سوى 5.96%، مما يوحي بوفرة الأراضي الصالحة للفلاحة بالولاية ، ويمكنها من زيادة التوسع في المساحة المستغلة .

الفرع الثاني : حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح

أصدرت الدولة الجزائرية القانون رقم 18/83المؤرخ في 04 ذي القعدة 1403 هـ الموافق ل 13 أوت 1983 م المتعلق بالحيازة على الملكية العقارية[1]، يهدف إلى تشجيع المواطنين الجزائريين لاستصلاح أقصى ما يمكنهم من أراض فلاحيه في المناطق الصحراوية .

وبالمقابل تعترف الدولة بحق الحيازة على الملكية العقارية لكل مواطن قام بعملية الاستصلاح و هذا حسب الأطر القانونية المعمول بها .

ويتم تحديد مواقع الأراضي المطلوب استصلاحها في مخططات التهيئة للبلدية بمبادرة من الجماعات المحلية أو بمبادرة من الأشخاص المرشحين للقيام بعملية الاستصلاح،بعد قيام المستصلح بمختلف الإجراءات تكون الاستفادة مصحوبة بعقد ملكية مشفوع بشرط بطلانه (قرار تنازل) بعد انتهاء المدة القانونية المحددة ب 05 سنوات.

تكون المعاينة وتصدر بعدها قرارات بالإيجاب أو السلب، إذا كان القرار بالإيجاب يتم منح المعني قرار الشرط الفاسخ (يفسخ) شرط البطلان، ومنح هذا القرار يدل أن المعني قام بما هو مطلوب منه.

أما إذا كان القرار بالسلب فيتم اتخاذ قرار الإلغاء وتنزع الأرض منه، وإذا كان المعني استصلح جزءا من الأرض يمكن تمليكه الجزء المستصلح فقط وينزع منه الباقي، وأحيانا يقوم المعني باستصلاح مساحة اكبر من المساحة المخصصة فيتم ضمها لهذا القانون وتسمى بأراضي الأمر الواقع .

ومنذ الشروع في تطبيق هذا القانون تم تحقيق النتائج التالية :

أولا – عملية التوزيع : شملت عملية توزيعالأراضي قصد الاستصلاح الفلاحي عبر كامل تراب الولاية إلى غاية 2016/12/31 ، المساحة الموزعة مقدرة بـ 110.296 هكتار لفائدة 21.823 مستفيد.

مع العلم أن عملية التوزيع مستمرة و متواصلة منذ صدور القانون إلى يومنا هذا.

ثانيا – عملية التسوية الإدارية : إن عملية التسوية تدخل ضمن إجراءات القانون رقم 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 والمرسوم رقم 83-724 المؤرخ في 10 /12 /1983 الذي يحدد الإجراءات المتبعة في عملية التسوية [2].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/83المؤرخ في 04 ذي القعدة 1403 هـ الموافق ل 13 أوت 1983 م المتعلق بالحيازة على الملكية العقارية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 34 ،سنة 1983 ،ص2045

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي . **تقرير حول العقار الفلاحي**، ديسمبر 2016، ص. ص2- 3

و كذا الإجراءات الجديدة فيما يخص هذه العملية والتي يحددها المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/06/08 والمتضمن التسوية الإدارية للمستثمرات الفلاحية التي نلخصها فيما يلي :

- بالنسبة للمستفيدين الذين أنجزوا برنامج الاستصلاح تتم تسوية وضعياتهم وهذا بإتمام إجراءات إصدار قرار رفع الشرط الفاسخ .
- بالنسبة للمستفيدين الذين لم ينجزوا برنامج الاستصلاح تتم في حقهم إتمام إجراءات إصدار قرار الإلغاء .

شملت عملية التسوية كل تراب الولاية و هي محددة في الجدول التالي :

الجدول (2–4) : قرارات التسوية (رفع الشرط الفاسخ + الإلغاء)الصادرة إلى غاية 2016/12/31

	قرارات رفع الشرط الفاسخ		قرارات الإلغاء		مجموع التسوية	
	العدد	المساحة هـ	العدد	المساحة هـ	العدد	المساحة هـ
المجموع الكلي	2301	10284	4412	21957	6713	32241

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2016.

نلاحظ من الجدول أن عدد قرارات إلغاء الاستفادة من أراضي الاستصلاح الفلاحي يساوى تقريبا ضعف قرارات رفع الشرط الفاسخ ، وهذا يعود لعدم التحكم الجيد في عملية توزيع الأراضي من قبل الجهات المعنية ،هذا من جهة ، وعدم قيام الدولة بتقديم تسهيلات كإيصال الكهرباء وانجاز المسالك الفلاحية الكافية. مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الفلاحية على مستواء الولاية.

الفرع الثالث : الامتياز الفلاحي

الامتياز الفلاحي حدده المرسوم التنفيذي رقم97-482 المؤرخ في15 شعبان عام 1418هـ الموافق لـ 15ديسمبر 1997م، هذا المرسوم يحدد يحدد كيفيات منح حق امتياز قطعة من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية[1].

برنامج الامتياز الفلاحي يمر بمراحل محددة، حيث يمكن للدولة أن تساهم في التكفل الكلي أو الجزئي للنفقات الضرورية لانجاز المنشآت الأساسية(مسالك، كهرباء، جلب المياه،...)، وتقدم الدولة كل التسهيلات والمساعدات الضرورية لإنجاح الاستصلاح.

بعد تقديم طلبات الاستصلاح يتم دراسة الملفات على مستوى لجان مختصة، وعند صدور قرار الاستفادة يمنح للمستصلح حق الامتياز وفقا لدفتر الشروط تحدد فيه فترة الإنجاز، حيث تكون المساحة 04 هكتارات، ثلاثة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم97-482 المؤرخ في15 شعبان عام 1418هـ الموافق لـ 15ديسمبر1997 م يحدد كيفيات منح حق امتياز قطعة من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية، **الجريدة الرسمية** العدد 83، سنة 1997، ص 15

منها مخصصة لزراعة النخيل (120 نخلة/هكتار) والهكتار المتبقي يستغل في زراعة الخضروات، وتتكفل الدولة بإيصال الكهرباء وفتح المسالك وغيرها من الأعمال بالإضافة إلى التكوين والإرشاد.عند انتهاء المدة القانونية لإتمام ما هو مطلوب يتم تسليم القطعة المهيأة بالدينار الرمزي.

بعد استلام المعني للقطعة الأرض يتم الاتفاق معه على برنامج زمني لاستصلاح القطعة، مع نهايته وفي حال انجاز ما هو مطلوب يتم تحويل الأملاك (الامتياز) إلى التنازل بالتراضي عن قطعة الأرض للمستصلح ولا يحول لصاحب الاستصلاح إلا المساحات المستصلحة فقط.

وعليه نقدم حصيلة المحيطات المنشاة بولاية الوادي في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 والمتضمن إنشاء محيطات جديدة للفلاحة:

فـي هذا الإطار تم إنشاء 109 محيط تستحوذ على مساحة إجمالية قدرت بـ 83.949 هكتار إلى غاية نهاية 2016 ،وهـي موزعة كمـا يلـي :

أولا– المحيطات الجماعية: وصل عددها 52 محيط جماعي بمساحة 18.871 هكتار لفائدة 3481 لفئة الشباب، والتي منها تم تحرير 2063 شهادة انتقاء من طرف رؤساء الدوائر، وتحرير 515 عقد امتياز من طرف مديرية أملاك الدولة.

ثانيا– المحيطات الفردية: وصل عددها 24 محيط فردي بمساحة 5778 هكتار لفائدة 181مستثمر(فئة المستثمرين) والتي منها تم تحرير 180 شهادة انتقاء من طرف رئيس اللجنة الولائية، وتحرير 29 عقد امتياز من طرف مديرية أملاك الدولة.

ثالثا– المحيطات الكبرى: وصل عددها 33 محيط بمساحة 59300 هكتار، سيتم توزيعها لاحقا[1].

كما نشير إلى وجود مساحات شاسعة مستصلحة من طرف الفلاحين خارج المحيطات لم نتمكن من الحصول على إحصائيات بشأنها إلا أنها في حجمها تقارب ما تم استصلاحه أو تهيئته من طرف الجهات الوصية مما جعلها أمام الأمر الواقع في تحد واضح للقوانين .

بالإضافة لوجود عدد كبير من الغيطان مسجلة بملك مجهول لدى مديرية مسح الأراضي رغم تحدي صاحبها لكل الصعاب أثناء إنشائها.

المطلب الثاني :التأمين الفلاحي بولاية الوادي

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دو كبيرا في التنمية الفلاحية .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي. **"تقرير حول العقار الفلاحي"**،ديسمبر 2016. ص5

فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية.

الفرع الأول: مفهوم ودور التأمين الفلاحي

أولا : مفهوم التامين الفلاحي

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة،والتأمين الفلاحي هو منتج خاص من منتجات التأمين، إذ يستعمل من قبل الشركات الفلاحية .ويهدف إلى تقليل الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاحون، وذلك بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أ ن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، تربية المائيات والبيوت البلاستيكية.

ثانيا : دور التامين الفلاحي

- ✓ يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة؛ لأنه يصلح كضمان لقروضهم وكبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها.
- ✓ تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي ، وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع.
- ✓ تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض ألفلاحي عبر تقوية قدرة التسديد لدى المقترضين المؤمنين على مزروعاتهم وممتلكاتهم.
- ✓ إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج[1].

الفرع الثاني :واقع التأمين الفلاحي بولاية الوادي

يلعب التأمين الفلاحي دو را رئيسيا في التنمية الفلاحية، كونه أداة فعالة لإدارة المخاطر المناخية، وقد حددت وزارة الفلاحة ممثلة في الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بولاية الوادي الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين الفلاحي كما يلي:

- ✓ المحافظة على التراث الفلاحي والريفي.
- ✓ ضمان حد أدنى من الدخل، وتكريس النشاط الفلاحي.

(1) Ramiro Iturrioz, (2009): "Assurance Agricole", série de Fiches d'Information sur l'Assurance (Numéro 12) Groupe Banque Mondiale: Washington, p p5,6.

✓ ضمان الأمن الغذائي واستقرار الاقتصاد الوطني .

وفي حالة تبني برنامج تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق يقبل به الفلاحون وله فرص كبيرة للنجاح في الإقليم، فإن ذلك قد يؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية.

ولمعالجة الموضوع أكثر نعرض عدد العقود التأمينية الفلاحية بولاية الوادي ممثلة في الجدول التالي :

الجدول (2–5) : عدد الاتفاقيات التأمينية بين الفلاحين و الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بولاية الوادي للفترة (2006– 2016)

السنوات	عدد العقود النباتية	عدد العقود الحيوانية
2006	236	02
2007	258	02
2008	66	03
2009	123	04
2010	15	01
2011	85	00
2012	79	02
2013	13	02
2014	38	00
2015	55	07
2016	60	00

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بولاية الوادي.

من الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في عدد عقود التامين النباتية حيث حققت اكبر عدد سنة 2007 وصلت إلى 258 عقدا ،وفي سنة 2013 عرفت أدنى عدد لها 13 عقدا فقط ، أما في سنة 2016 وصل عدد العقود النباتية إلى 60 عقدا.

مقارنة بعدد الفلاحين على مستوى الولاية ،نسبة العقود الفلاحية ضئيلة جدا ، راجعة لقلة الوعي لدى الفلاحين بالمنطقة ،ناهيك انه حتى أصحاب العقود الموجودة مستفيدين من برامج دعم التشغيل عن طريق الوكالات (ANSEJ-CNAC)، مما يجبرهم على إمضاء عقود التامين مع الصندوق كونها ضمن شروط الاستفادة من هذه البرامج(حسب تصريحات موظفي الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بولاية الوادي) .

نستخلص من ذلك عدم إمكانية بعض الفلاحين غير المؤمنين لمحاصيلهم الاستمرار في نشاطهم الفلاحي أو التقليص منه ،عند حدوث كوارث طبيعية تسبب لهم خسائر في منتجاتهم ، من شانها أن تعيق تحقيق الاستدامة الفلاحية وضمان توفر الغذاء لسنوات متتالية.

وعليه وجب على المسؤولين اتخاذ إجراءات وتدابير خاصة ، من شانها تقرب الفلاحين من شركات التامين الفلاحي ،وفتح باب الحوار بينهما لإيجاد صيغ جديدة تعزز من التعاون بينهما قصد تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

المطلب الثالث : التسميد وظاهرة(غمر وغور) المياه الجوفية

يعبر استخدام المياه والأسمدة من العناصر الأساسية للفلاحة لتحقيق التنمية المستدامة لتشجيع الحاضر وتامين المستقبل ، الذي نتطرق له كالأتي :

الفرع الأول : الأسمدة العضوية

منذ انتشار ظاهرة الشاحنات المحملة بالأسمدة العضوية المكونة أساسا من فضلات الحيوانات (الأبقار-الدواجن)، القادمة من مختلف ولايات الوطن، والتي تستعمل في تسميد الفلاحة.

اشتكى المئات من سكان البلديات، الفلاحية والريفية بولاية الوادي أن يوتهيا تحو ّ لت إلى جحيم حقيقي من جراء هذه الفضلات ، لما لها من آثار صحية خطيرة، تشكل مصدر خطر على حياتهم، لاسيما وأن هذه المواد العضوية، تنبعث منها روائح كريهة، تصل إلى المساكن، خاصة وأن عدادا كبيرا من الشاحنات، تتوقف في وسط التجمعات السكانية، أو على جانب المسالك الفلاحية المؤدية للمزارع القريبة من القرى ومراكز البلديات، ما يجعل المواطنين يستنشقون هذه الروائح.

يحدث هذا في الوقت الذي تعد فيه فضلات الأبقار و الدواجن، من أخطر ملوثات البيئة، بحسب تقارير بيطرية بحكم أن الأبقار و الدواجن أغلب غذائها بات يعتمد على المحسنات الكيماوية، ويتعاظم خطر الإصابة بمختلف الأمراض الجلدية والتنفسية وأمراض الحساسية، خاصة على فئتي كبار السن والأطفال .

كما كشف عديد المواطنين على أن الأسمدة العضوية باتت ملاذا آمنا تعيش فيه الحشرات الضارة والسامة كالعقارب وحتى الأفاعي، وحتى الجرذان التي لم يكن سكان الوادي يعرفونها من قبل، بينت التحقيقات أن مصدرها هي المواد العضوية القادمة من ولايات الشمال.

لكن الأخطر من هذا كله بالنظر إلى عدد من السكان، هو تحول بعض الفلاحين إلى تجار بالتجزئة للأسمدة الفلاحية وأصبحت التجمعات السكانية حظائر لتجميع هذه الفضلات. وناشد سكان البلديات المتضررة السلطات المعنية والجهات المسؤولة بضرورة التدخل العاجل لوضع حد لهذه الظاهرة، خصوصا أن الأمر يتعلق بصحة المواطن وبسلامة البيئة والمحيط.

وكان والي الوادي بعد تلقيه لعديد الشكاوى من السكان قد أصدر في وقت سابق قرارا، يأمر فيه بإبعاد الأسمدة العضوية وفضلات الدواجن على حواف الطرقات العمومية والمساكن على مستوى جميع بلديات الولاية، خاصة الفلاحية منها.

والأخطر هو استعمال فلاحي المنطقة لهذه الفضلات الحيوانية للتسميد الفلاحي بطريقة عشوائية وأحجام متفاوتة. ناهيك لاحتوائها على ديدان متنوعة ،وتخمرها، وارتفاع درجة حرارتها لدرجة صدور دخان منها ، وحاملة لمواد كيماوية تستعمل لعلاج بعض الأمراض التي تصيب الحيوانات من ما تشكل خطر على البيئة وعلى الفلاح في حد ذاته. كما يفتقر استعمالها للأطر العلمية قصد الاستفادة منها بشكل صحيح.

الفرع الثاني : ظاهرة (غمر وغور) المياه الجوفية

شهدت منطقة وادي سوف تطورا اقتصادي واجتماعيا متسارعا من بعد الاستقلال، مما ترتّب عليه توجه السكان إلى التوسيع في حفر آبار الطبقة السطحية وطبقة المركب النهائي، لتلبية الاحتياجات التنموية في مجال الزراعة، وقد بدا هذا التوسع كأنه عشوائيا تسبب في اختلال التوازن الطبيعي الذي كان سائدا قبل ذلك، وكانت الزراعة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابع التقليدي المسمى الغيطان ، فالإنسان السوفي اختار أن ينزل إلى الطبقة السطحية لسقي النخيل وهذا راجع إلى غياب الإمكانيات سابقا وطبيعة المناخ الجاف،ونلخص ذلك في المرحلتين التاليتين :

المرحلة الأولى : ظاهرة صعود المياه وأثرها على الغيطان

مشكل صعود المياه بولاية الوادي يرجع إلى ثمانينيات القرن العشرين حيث برز بشكل متفاقم وكان من المستحيل تجنبه .وقد انطلق ابتداء من الأمطار الغزيرة لعام 1969ودعمتها أيضا أمطار 1990 . ولكون آنذاك الفلاحة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابع التقليدي المسمى" الغيطان"، فالإنسان السوفي اختار أن ينزل إلى الطبقة السطحية لسقي النخيل، فبعد ظهور مشكل الصعود كان أول المتضرر هي الغيطان وذلك لقربها من الطبقة المائية السطحية، حيث بلغت نسبة الغيطان المتضرر من هذه الظاهرة حدود 30%، وبلغ عدد النخيل المتلف أكثر من 30 ألف نخلة، والمهدد بالتلف أكثر من 86 ألف نخلة، كما نعرف أن المنطقة ذات نفاذية عالية، فطبقة المياه السطحية للمجال الحضري قد تم تلويثها بواسطة النفايات المنزلية، الصناعية، والزراعية مع غياب قنوات الصرف الصحي مما أدى لاعتماد سكان المنطقة على الآبار والحفر لرمي الفضلات مما شكل فائض كبير من المياه لدى الطبقة السطحية ناهيك عن جلب المياه الصالحة للشرب من الطبقة العميقة.

حيث كان الماء متواجد على بعد 2 إلى 3 أمتار تحت مستوى قعر الغيطان فأصبح 1 متر ثم تزايد ليغمر الغيطان وانتهى بموت النخيل.

المرحلة الثانية : ظاهرة غور المياه

تعود بداية الظاهرة عندما انتقل فيها استغلال المياه إلى طبقة الأبيان(القاري المتداخل) لاحتياجات مياه الشرب، أُنجز تنقيب بمدينة الوادي عام 1987 بعمق 1200 متر ،مقدر ب 100 لتر/ ثانية بدرجة حرارة مقدرة بـ 57درجة مئوية، ثم تنقيبان آخران منجزان بالوادي والصحن البري، هذا الوضع الجديد أيضا لم يتبع بأي تغيير في نظام الصرف واستمر رمي المياه في الحفر الصحية الغير النظامية.

تركزت ظاهرة غور المياه في الشريط الشمالي لسوف امتدادا من حاسي خليفة إلى غاية الرقيبة إلى ورماس وكل المناطق التي يكثر فيها الآبار السطحية والاستغلال المفرط لهاته الطبقة للتوسع الزراعي.مما أدى بالفلاحين بهذه المناطق لسقي الغيطان وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الثروة التقليدية للمنطقة[1].

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الاستدامة في القطاع الفلاحي

لنهوض بالقطاع الفلاحي وضمان استدامته وجب على الجهات الوصية اتخاذ عدة تدابير من شانها تشجيع الفلاحين وحماية البيئة والمستهلكين في نفس الوقت.

المطلب الأول: السياسات العامة و الممارسات الداعمة للاستدامة الفلاحية

لا يتوقف نجاح وفعالية عمليات التكثيف الفلاحي المستدام على ممارسات الفلاحين لوحدهم، بقدر ما يتطلب تخطيط ومتابعة و رعاية ورؤية مستقبلية من طرف الجهات الوصية وعلى رأسها الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة، بالتنسيق والمساعدة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية وغيرها من الوكالات الدولية، ويمكن أن نحدد الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحسين الممارسات الحالية للنجاح في تطبيق التكثيف الفلاحي المستدام بولاية الوادي[2]:

- ✓ وضع لوائح وطنية للرعاية السليمة للأراضي، ولوائح بشأن الممارسات الفلاحية التي تسبب تدهور التربة أو تشكل تهديدات خطيرة بالنسبة للبيئة. يحتاج واضعو السياسات لرصد صحة التربة من أثر الممارسات الزراعية، كما يمكن الاعتماد على قائمة طرق وأدوات إجراء التقييمات والقيام بمهام الرصد التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها.
- ✓ يلزم وجود سياسات ولوائح لدعم إنتاج أصناف جديدة عالية الغلة تحقق حفظ الموارد الوراثية النباتية وتوزيعها، واستحداث أصناف وإنتاج البذور من جانب كل من القطاع العام والخاص.

---

(1) خليل عبد القادر – مخزومي لطفي،"**التكثيف المحصولي بمنطقة واديهـُ وف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة**" الملتقى العلمي الدولي السادس حول **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، يومي 10/09 نوفمبر 2016 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص. ص 7-8.

(2) مخزومي لطفي، "**آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف**"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية،جامعة يحي فارس بالمدية 2016/2015 ص.ص 98-99

- ✓ زيادة مشاركة المزارعين في الحفظ وتحسين المحاصيل والإمداد بالبذور، وأن تكون الأصناف الجديدة ملائمة لممارسات المزارعين وتجاربهم، وتعزيز حفظ الموارد الوراثية النباتية في المزرعة ونظم الإمداد بالبذور الخاصة بالمزارعين.
- ✓ اعتماد سياسات وتشريعات للبذور ولاستحداث الأصناف وإصدارها، والإمداد بالبذور، بما في ذلك تنفيذ أحكام المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- ✓ دعم نشوء مؤسسات محلية وتابعة للقطاع الخاص معنية بالبذور من خلال إتباع نهج متكامل يشرك منظمات المنتجين، وينطوي على إقامة صلات مع الأسواق داخليا وخارجيا؛ يدعم واضعو السياسات بناء برامج للإدارة المتكاملة للآفات على النطاق المحلي والوطني، ولكن ينبغي أن يكونوا على وعي بأن نجاح استخدام تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات يتوقف على المزارعين في نهاية المطاف، فهم الذين يتخذون القرارات الأساسية بشأن الإدارة فيما يتعلق بالتحكم في الآفات والأمراض.
- ✓ يجب على الحكومة وضع أطر سياسية وقانونية وتنظيمية تعزز حوكمة حيازة الأراضي بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية المشروعة، وتعتمد على إصلاحات أوسع نطاقا، وتيسر ممارسة حقوق الحيازة و تدعمها وتحميها؛ ويتعين أن توضع السياسات والقوانين والإجراءات ذات الصلة من خلال عمليات تشاركيه تشمل جميع الأطراف.
- ✓ إيجاد حلول توافقية عادلة للعقار الفلاحي المحلي المحيط والمتداخل مع المناطق السكنية في التجمعات الحضرية الكبرى بالمنطقة، بما يحمي السكان من الآثار البيئية للتكثيف الفلاحي، وفي نفس الوقت يضمن للمزارعين حقهم في النشاط، ويتم ذلك في إطار خطة إستراتيجية شاملة للفصل بين التكثيف الفلاحي الأفقي والتوسع العمراني.
- ✓ إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المزارعين من استخدام أساليب ومدخلات إنتاجية مستدامة، وتزيد من مقدرتهم على مقاومة الآثار السلبية للمخاطر الطبيعية الملازمة للإنتاج الفلاحي.
- ✓ إتباع أساليب التخطيط العلمي في العمل التعاوني من القاعدة للقمة، والاستعانة بدراسات الجدوى التقنية والاقتصادية والاجتماعية للتنظيمات المؤهلة العاملة بما يكفل نجاحها.
- ✓ تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي في تأمين الأموال ومستلزمات الإنتاج وتشجيع التعاونيات للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات بصورة تدريجية.
- ✓ دعم الجمعيات والتعاونيات العلمية المتخصصة(مهندسين فلاحين، بياطرة) بما يحقق عوامل نجاح متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.

- ✓ تنظيم عملية التنسيق والتواصل وتبادل الخبرات بين مختلف التنظيمات العاملة في مجال التنمية الفلاحية المستدامة على المستوى المحلي والوطني وحتى الإقليمي والدولي.
- ✓ تشكيل مجموعات دعم من أجل التعاون في إجراء بحوث مكيفة، تقدم دعما تقنيا وتدريبا أثناء العمل بمؤسسات البحوث الوطنية والمحلية وتترجم نتائج البحوث إلى خطوط توجيهية عملية من أجل صغار الفلاحين.
- ✓ يجب تعزيز القدرة الوطنية على إجراء البحوث في الفلاحة، وتركيزها على معالجة التقلب المكاني والزمني مثلا من خلال تحسين استخدام نمذجة النظم الإيكولوجية.
- ✓ إجراء بحوث موجهة في مجالات مقاومة النباتات المضيفة للآفات والأمراض، وطرق الرصد، والنُهج المبتكرة لإدارة الآفات الحقلية، واستخدام الطرق البيولوجية والتحكم فيها .
- ✓ تشجيع البرامج البحثية والتطبيقية المتصلة بالمحافظة على التربة والمياه وصيانتهما وباستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، مع إيلاء اهتمام خاص باقتصاديات المياه.
- ✓ يجب وضع إستراتيجية ذات بعد وطني و منطقي للإرشاد الفلاحي، تأخذ في الاعتبار الإرشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية المستدامة.
- ✓ إنشاء وحدات إرشادية متخصصة في التنمية الفلاحية المستدامة في أهم أقطاب التكثيف الفلاحي بالمنطقة وربطها بوحدة مركزية أساسية للتنسيق، وتتشكل من كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة، كما يجب أن يكون تمويلها كافياً ومستداماً بمشاركة الفلاحين أنفسهم.
- ✓ إنشاء بنك للمعلومات الفلاحية الصحراوية بالمنطقة كجزء من نظام معلومات فلاحي وطني شامل، وربطه بشبكات وقواعد المعلومات الدولية المختلفة.
- ✓ أن لا يقتصر الإعلام على الصحف والبرامج الإذاعية الوطنية والمحلية فحسب، بل أيضا تكنولوجيات إعلام واتصال حديثة، من قبيل الهواتف الخلوية والإنترنت، التي يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير في توعية الفلاحين الأصغر سنا.
- ✓ فرض رسوم على الأضرار المتسبب بها الفلاحين على البيئة، مع مكافأة الملتزمون منهم بالطرق المحافظة على البيئة.
- ✓ خلق تمويل بديل عن المصادر الحالية (صندوق الفلاحين) يجمع اشتراكات الفلاحين ويمنح الأولوية في الاستفادة منه لمن يطبق الفلاحة الصديقة للبيئة.

- ✓ حسن اختيار الفلاحين للتكنولوجيا بحكمة مع فهمهم لوظائف الايكولوجية مع دراسة انعكاساتها على المدى البعيد والقريب.
- ✓ إيجاد صيغة جديدة للتامين الفلاحي بما يناسب الفلاحين وان تكون الشفافية والوضوح عنوان لها.
- ✓ تخصيص مناطق رعوية محمية قانونيا لتربية الحيوانات بيولوجيا والمحافظة على النسب الأصلي لها.

المطلب الثاني: الفلاحة البيولوجية (العضوية)

إن استخدام المواد الكيماوية في الفلاحة أدى لظهور منتجات غير صحية للإنسان، مع إلحاق الضرر بالتربة والمياه، مما ألح على الإنسان البحث عن البدائل التي تضمن له غذاء صحي .

الفرع الأول: الفلاحة البيولوجية مفاهيم وسياسات

الفلاحة البيولوجية هي نظام يتم من خلاله الحصول على إنتاج نباتي متنوع وصحي وذي جودة عالية، ويعزز سلامة النظام البيئي وحماية البيئة، وتتميز منتجات الفلاحة البيولوجية عن غيرها من المنتجات بأنها منتجات صحية ولا تحتوي على أيةمواد كيميائية ضارة؛ لأنه لا يتم استخدام أي نوع من أنواع المبيدات الحشرية الكيميائية أو الأسمدة الكيميائية لصحّة الإنسان، لذلك عادة ما تكون منتجات الفلاحة البيولوجيّة مرتفعة الثمن.

وتعمل طرق الفلاحة البيولوجية على الاهتمام بالتربة المستخدمة وبخصوبتها، والعمل على إضافة المعادن والأسمدة الطبيعية، وتعمل أيضا طرق الفلاحة البيولوجية على مكافحة الآفات والأمراض عن طريق استخدام الطرق البيولوجية التي تعمل على تقوية الوسائل الطبيعية للدفاع ضد الآفات، وبالطبع مع مرور الوقت تتطور الفلاحة البيولوجية أكثر.

ومن جهة أخرى، ومع ظهور التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة وازدياد عدد السكان في العالم وبغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأغذية بكمية أوفر تتماشى ونسق تطور عدد السكان، تم اللجوء إلى استعمال مفرط للمبيدات والأسمدة مما أنجر عنه تدهور القيمة الغذائية للمنتجات الفلاحية وظهور أفات أخرى، وبذلك ظهرت الفلاحة البيولوجية المعروفة بالفلاحة البيئية في بعض البلدان بما أنها ترتكز على الجودة والبيئة والصحة والعدالة .

ومن هنا بدأ انتشار هذا النمط من الفلاحة البيولوجية يغزو بلدان العالم ليشمل في أواخر سنة 2014 حوالي 172 بلدا، حسب الإحصائيات الصادرة عن الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ومعهد الفلاحة البيولوجية بسويسرا في فيفري 2016كما تبين هذه الإحصائيات أنّ معظم هذه البلدان التي انخرطت في هذا النمط من الإنتاج البيولوجي توجد بكل من أوروبا وآسيا وأمريكيا اللاتينية وإفريقيا.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر التجربة التونسية التي قطعت أشواط في الفلاحة البيولوجية حيث أعطتها الحكومة اهتمام ملحوظ من حيث التشريع والرقابة وتخصيص لها موارد طبيعية وبشرية جعل من تجربتها بارزة على المستوى الإفريقي وتوصلها إلى نتائج جد قيمة، فمساحة الفلاحة البيولوجية بتونس بلغت سنة 2015 حوالي 232 ألف هكتار أي بنسبة 4.6%من المساحة الإجمالية، وقدرت الصادرات بـ 48541 طن بوجود 66 مصدر لمختلف المنتجات.

الإنتاج البيولوجي يخضع لمصادقة ورقابة الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة الراعية للفلاحة البيولوجية، وتشجيعها لها عن طريق منح تخفيضات تصل إلى 30%عند اقتناء تجهيزات والآلات خاصة بالإنتاج وفق الفلاحة البيولوجية بالإضافة لتقديم منحة مساعدة تقدر بـ 70%للمساهمة في تكاليف المراقبة والتصديق على الإنتاج البيولوجي لمدة 05 سنوات، مما كان بمثابة حوافز إضافية لتقدم في هذا المجال[1].

وبصفة عامة لإنجاح الفلاحة البيولوجية وجب التركيز على النقاط التالية:

- ❖ يجب أن تأتي البذور و الشتلات من مصدر عضوي، ويستحسن استعمال الأصناف المحلية أو الأصناف المستوردة المتأقلمة مع الظروف المحلية، كما يمنع استعمال البذور والشتلات التي تأتى من الكائنات المعدلة وراثيا .
- ❖ تركز الفلاحة البيولوجية على الدورة الزراعية بشكل أساسي مع تشجيع استخدام محاصيل الأسمدة الخضراء و البقوليات لتحسين خصوبة التربة، وزيادة تثبيت النتروجين والتقليل من الحشائش المسببة للأمراض.
- ❖ تنويع المحاصيل الفلاحية من خلال الدورات الزراعية يقلل من نسبة الحشائش في الحقل و يبقيها تحت الحدود الضارة دون إزالتها تماما مع المحافظة على عدم سيادة البعض منها على البعض الآخر، إذ أن تعدد وتنوع الحشائش في المزرعة دليل على التوازن البيئي فيها.
- ❖ تبني إستراتيجية وقاية النباتات ومكافحة الآفات في الزراعة العضوية إلى التخلي عن استعمال المبيدات الكيميائية المصنعة كل مواد الوقاية التي تؤثر على النمو الطبيعي للنبات.

ويمكن حصر مختلف مجالات التدخل الحكومي عبر السياسات والبرامج لبعث وتطوير الفلاحة البيولوجية ونطرحها كالتالي:

- ✓ إنشاء فرع لإدارة نشاط الفلاحة البيولوجية بمديرية المصالح الفلاحية بالولاية، يتبع لقطاع مركزي على مستوى الوزارة ويتمتع بلامركزية واسعة، مهمته التنسيق والمتابعة والربط بين مختلف مكونات النظام.

(1) انظر: الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة (المركز الفني للفلاحة البيولوجية– مجلة الفلاحة البيولوجية) www.ctab.nat.tn/index.php/ar/07-05-2017

- ✓ توفير التمويل الذي ينبغي أن يعالج كنظام متكامل بداية من الأبحاث والإرشاد والتدريب والقروض للأفراد والمؤسسات، ومصادر التمويل المقترحة أما أن تكون من ميزانية الدولة أو من خلال الصناديق العربية الأفريقية.
- ✓ دعم الفلاحة العضوية لاقتناء المعدات المستخدمة في الفلاحة العضوية، كآلة فرم المخلفات، وآلة تقليب السماد وغيرها،و التدريب المجاني للفلاحين على كيفية استخدامها وصيانتها، وتوفير قطع الغيار لها.
- ✓ وضع دراسات تهدف إلى صياغة المعايير الوطنية للفلاحة البيولوجية ، وسن التشريعات الضرورية لحماية وتنمية هذه الفلاحة من جهة، ووضع الآليات والإجراءات لدعم الفلاحين وتنظيم التصدير وزيادة تنافسية المنتجات العضوية الوطنية في الأسواق العالمية مرجهةٍ أخرى.
- ✓ إنشاء هيئة وطنية لإصدار شهادات السلامة البيولوجية ، والتكفل الحكومي النسبي المتدرج بتكاليف الحصول على شهادات السلامة العضوية على المستوى الوطني والعالمي.
- ✓ دعم وتوجيه الفلاحين للتقيد بمعايير سلامة المنتجات البيولوجية العالمية منٍ بل هيئة الدستور الغذائي المؤلفة من منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك بالمعايير العالمية الأساسية لإنتاج وتصنيع الفلاحة البيولوجية من قبل الاتحاد العالمي لحركة الفلاحة العضوية[1].

الفرع الثاني: الغوط ألبعلي كنموذج للفلاحة البيولوجية بالولاية

النخيل أو الغيطان في ولاية الوادي تتوفر على جميع شروط تحقيق الاستدامة الفلاحية، مهدد بالزوال.

أولا: مفهوم الغوط كنموذج للفلاحة البيولوجية

يمثل الغوط مظهرا فلاحيا فريدا من نوعه على مستوى العالم، فهو منخفض واسع في أرض رملية يصل انخفاضها لأكثر من 10 أمتار، تُزرع فيه النخيل وبعض الزراعات البينية(بين نخلة وأخرى)، وتم إنشاؤه قديما من قبل فلاحي ولاية الوادي الذين اعتمدوا طريقة مغايرة لسقي النخيل، فعوضا عن رفع المياه لمستوى المزروعات، تم إنزال النخيل لمستوى الماء(مسافة قريبة من الطبقة السطحية من 1 إلى 1.5 متر).

كما أن طبيعة التربة الرملية ومياهها الملائمة للفلاحة هي التي منحت لتمور مذاقا جيدا مقارنة بنخيل الشطوط في وادي ريغ، والأمر لا يتوقف هنا على عملية الحفر فقط بل يتعداه إلى أن الفلاحين في الولاية مجبرون على حماية نخيلهم باستمرار من محاولات الرياح المتحركة طيلة العام خاصة البحري القادم من الشرق والذي يرمي بأطنان من الرمال في مزارع النخيل، فيكونون بذلك مجبرين على رفعها من جديد وبناء حواجز حول نخيلهم لحمايتها.

[1] مخزومي لطفي ،" **آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة واديهـ ُوف**"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية 2016/2015 ، ص.ص103- 104

وضمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" الغوط ألبعلي "رسميا للموروثات الثقافية العالمية ، لما يمثله هذا الموروث من أهمية تاريخية، واقتصادية، واجتماعية.

وكشف الدكتور برناودو لانوا، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" الفاو "بالجزائر، في ورشة لإعادة الاعتبار للنظم الزراعية التي تكتسي أهمية عالمية والتي نُظمت بولاية الوادي بتاريخ: 2015/05/11 ، على أن المنظمة قامت بتصنيف الغوط "في ولاية الوادي رسميا كمعلم أثري سياحي باعتباره أحد المعالم التقليدية، ويندرج هذا التصنيف ضمن مخطط المنظمة لتصنيف حوالي500 نظام ومعلم تراثي وسياحي في المناطق الصحراوية بقارات أفريقيا واسيا وأمريكا.

ثانيا: دعم الاستدامة للغيطان بالولاية

يمكن للسياسات الحكومية أن تساهم بشكل فعال في تنمية ودعم استدامة الغيطان بالولاية من خلال مجموعة من الإجراءات والبرامج يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- الدعم الحكومي المباشر والكبير لإعادة إحياء وإنشاء الغيطان وحمايتها في مناطق بعيدة عن ظاهرة صعود المياه من جهة وعن ظاهرة غور المياه الناتجة عن التكثيف المحصولي من جهة أخرى.
- يتكفل فرعإدار ة نشاط الفلاحة البيولوجية بمديرية المصالح الفلاحية بالولاية المستحدث بمواءمة زراعة النخيل ألبعلي بالغيطان بما يتماشى ومتطلبات الفلاحة العضوية، والسعي لاستصدار شهادات السلامة العضوية لتمور الغيطان ما يعطيها ميزة تنافسية عالمية وبالتالي دعم إضافي للفلاحين.
- تتكفل الحكومة بالأشغال الكبرى من عمليات الحفر وتهيئة الأرضية لإنشاء الغيطان الجديدة.
- توظيف استغلال الغيطان في السياحة البيئية لكونها تساهم في خلق نظام بيئي متكامل، وتشجيع الاستثمار في مشاريع صغيرة لتنمية السياحة البيئية الريفية حول غيطان النخيل، الأمر الذي يحقق فرص عمل إضافية للفلاحين وعائلاتهم وبالتالي دخول إضافية.

المطلب الثالث: الاستدامة المائية والتسميد بولاية الوادي

تتوفر ولاية الوادي على خزان مائي هائل يتمثل في المياه الجوفية،التي تعطي دافع قويا للفلاحين لتحقيق الاستدامة الفلاحية، مع حسن اختيار استعمال الأسمدة الصديقة للبيئة.

الفرع الأول: الاستدامة المائية

نظرا لوفرة المياه وسهولة استخراجها بالولاية، أدى بالفلاحين بالإفراط في استعمالها وتبذيرها رغم ملوحتها.

[1] مخزومي لطفي، **المرجع سبق ذكره**، ص 108

أولا: سياسات تحقيق الاستدامة المائية

تتربع ولاية الوادي على ثروة مائية جوفية ضخمة، جعل منها ولاية رائدة فلاحيا، نظرا لوفرة المياه وسهولة استخراجها، مما أدى للاستخدام المفرط لها في عملية السقي الفلاحي بأنواعه.

وللحفاظ على الثروة المائية واستدامتها وجب إتباع سياسات من شانها تشجيع الفلاحين على حماية المياه الجوفية وحسن استخدامها والتخفيف من آثار التلوث البيئي لها، وفيما يلي موجز لهذه السياسات الواجب اتخاذها، لتطوير الاستفادة من المياه الجوفية وتحقيق الاستدامة:

- ❖ التكفل الحكومي بتوسيع وتعميم استخدام الري بالتنقيط، عن طريق المساهمة ودعم اقتناء وتركيب شبكات الري بالتنقيط إضافة إلى توجيه وتكوين المزارعين بالتقنيات المصاحبة لهاته العملية.
- ❖ الدعم الحكومي المباشر والكبير لإعادة إحياء وإنشاء الغيطان في مناطق بعيدة عن ظاهرة صعود المياه من جهة وعن ظاهرة غور المياه الناتجة عن التكثيف المحصولي من جهة أخرى؛
- ❖ التقييم المستمر لموارد المياه الجوفية وتحديد خصائصها مع ضرورة تقوية أجهزة جمع المعلومات المتعلقة بقطاع المياه الجوفية وتحليلها وكذلك تفعيل نظام المتابعة والتقييم المستمر لهذا القطاع وذلك لتحسين التخطيط المائي.
- ❖ ضرورة إيجاد إدارة كفؤة للمياه الجوفية تبني إستراتيجية عملها على تنظيم حفر الآبار حسب الدراسات الدقيقة حول مقدار المياه المتجددة في هذه الأحواض.
- ❖ ترشيد استخدام مياه الري بحيث يتم استخدام التكنولوجيا المناسبة وتغيير النمط المحصولي بما يتناسب وكمية ونوعية المياه المتوفرة.

ثانيا: معالجة ملوحة المياه الجوفية

المياه الجوفية بولاية الوادي يعرف عنها أنها تتصف بالملوحة المتدرجة من منطقة لأخرى،مما يؤثر سلبا على الكمية المنتجة فلاحيا التي تعرف تراجع في المناطق الشديدة الملوحة مما يعيق الاستدامة الفلاحية على مستوى الولاية.

ولمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه الفلاحين بسبب ملوحة المياه والترب ، اقترحنا استعمال التقنية الآتية:

1- تقنية معالجة المياه مغناطيسيا: هي تقنيه تحاكى الطبيعة وتعمل على تحويل مياه الري لتصبح مياه حيوية نشطه مياه الأمطار بتفكيك الأملاح المتجمعة،فالتقنية المغناطيسية تقوم فكرتها على تعريض المياه إلى مجال مشابه للمجال الذي تتعرض له مياه الأمطار، تلك الظاهرة التي تجعل من المياه تتمتع بصفات وعناصر غذائية ومعادن ثمينة تمنحها الطاقة والنشاط والحيوية من الناحية البيولوجية، مما يجعل الماء المعالج مغناطيسيا قادر على تحسين صحة النبات وزيادة معدل نموه ورفع إنتاجيته.

تتجسد هذه التقنية في جهاز دلتا وواتر (DELTA WATER) جهاز مغنطة مياه السقي الفلاحي، مصنع بتقنيه وتكنولوجيا يابانية، طورت خلال 20 عاما من قبل خبراء وعلماء متخصصين في مجال معالجة المياه بالتقنية المغناطيسية، و في مجالات الزراعة وعلوم المياه والأراضي وأمراض النبات والكيمياء والفيزياء .. وقد صنعت أجهزة دلتا ووتر خصيصا لتتناسب مع نوعية وخصائص المياه والتربة والطقس والطبيعة بالمنطقة العربية لمعالجة المشاكل، التي تواجه الفلاحين بسبب ملوحة المياه والتربة وعدم جودة مياه الري بصفه عامه.

وفي إطار الترويج لهذا الجهاز قام المعهد التقني لتنمية الفلاحة الصحراوية بالجزائر (ITDAS) وشركة ساكورا الوكيل ألحصري لأجهزة دلتا ووتر بالجمهورية الجزائرية يوم الثلاثاء الموافق لـ 7 فبراير2017 بتنظيم اليوم الحقلي الإيضاحي المبرمج حول استعمال جهاز دلتا ووتر لمعالجة مشكلة ملوحة مياه السقي التي يعاني منها فلاحي المناطق الصحراوية في الجزائر و ذلك بمزرعة البرهنة و إنتاج البذور الأغفيان بجامعة ولاية الوادي، وقد حضر هذا اللقاء فلاحين، مستثمرين، رؤساء جمعيات فلاحيه ناشطة بالمنطقة، ممثلي مركز التكوين المهني والتمهين، وتلقوه توضيحات مهمة عن هذا الجهاز.

2– أهمية تطبيق تقنية معالجة المياه مغناطسيا:

– تقوم المعالجة المغناطيسية للمياه بتحييد مخاطر كلوريد الصوديوم الضارة على النبات والتربة، حيث إنه من المعروف علميا أن كلوريد الصوديوم هي العنصر الرئيسي الذي يضر النبات والتربة بسبب تراكمه على حبيبات التربة وحول جذور النبات فيمنع وصول العناصر الغذائية الأساسية إلى النبات.

– وتقوم المعالجة المغناطيسية للمياه بمنح النبات القدرة على الاستفادة القصوى من العناصر الغذائية النافعة المتواجدة بمياه الري مثل الماغنسيوم والبوتاسيوم والكالسيوم وغيرها من العناصر المفيدة والتي تعتبر عناصر غذائية ضرورية للنبات.

– وتقوم المعالجة المغناطيسية بتكسير وتفتيت مجموعات جزيئات الماء إلى جزيئات غاية في الصغر .. حيث من المعروف علميا أن جزيئات الماء تتجمع على شكل مجموعات مما يجعل حجمها كبير ويصعب مرورها من جدار الخلية النباتية فلا يستفيد النبات بكل العناصر الهامة التي يحتوى عليها الماء

– حل مشكلة الترسبات الكلسية ومنع انسداد النقاطات، وتطهير المياه من الميكروبات، وحماية النبات من الأمراض، بالإضافة للقدرة على زراعة أنواع من النباتات والأشجار لم يكن بالاستطاعة زراعتها قبل المعالجة المغناطيسية وذلك بجوده عالية وإنتاجيه اقتصاديه مربحه[1] .

[1] 07-05-2017, http، www.deltawater.net

الفرع الثاني: التسميد العضوي (الكمبوست)

يعتمد نجاح الفلاحة البيولوجية بالدرجة الأولى على إنتاج واستعمال السماد العضوي الصناعي، ما يعرف باسم مصطلح كمبوست (compost) هو مصطلح لاتيني يعني خليط أو مجموعة مواد متعددة أو مختلفة المصادر.

أولا : مفهوم الكمبوست هو عبارة عن الناتج من التحلل الحيوي(البيولوجي)، للمادة العضوية الغنية بالمكونات الدبالية و ُتحصل عليه من عملية تخمير المخلفات العضوية (خارج الحقل الفلاحي)، والتي تتكون أساسا من المخلفات النباتية و الحيوانية مع بعض الإضافات وبفعل البكتريا و بعض الكائنات الدقيقة النافعة تحت ظروف بيئية معينة من الدفء والرطوبة والتهوية الجيدة، وهناك نوعان من الكمبوست بحسب نظام وطريقة إنتاجه، وفي سبيل الوصول المتدرج للتكثيف المستدام بالمنطقة يتوجب على فلاحي الولاية قبل إجراء عملية التسميد يجب القيام بالممارسات التالية:

– معرفة درجة خصوبة التربة ومدى حاجتها للتسميد حتى نتجنب التسميد الزائد والتلوث البيئي المحتمل نتيجة ذلك، ويمكن التعرف على حاجة التربة للتسميد بواسطة:

- ✓ تشخيص أعراض نقص العناصر الغذائية على النبات.
- ✓ تحليل التربة قبل كل موسم زراعي أو قبل زراعة المحصول.
- ✓ تحليل النبات لتحديد مدى النقص في العناصر الغذائية وبالتالي تحديد الاحتياجات التسميدية.
- ✓ بتحليل التربة والنبات نستطيعأيضاً تحديد أفضل موعد لإضافة السماد على دفعاتطبقاً لحاجة النبات.

– من المعاملات الزراعية التي تقلل من غسيل النترات وبالتالي الإقلال من تلوث المياه الجوفية:

- ✓ إضافة السماد على جرعات حسب نوع المحصول وخواص التر بة.
- ✓ الحرث غير العميق والمفرِط للتربة وتجنب خلط الأسمدة عند مسافات عميقة حتى لا تزداد فرصة تعرضها للغسيل، وفي نفس الوقت عدم نثر الأسمدة على سطح التربة لتجنب الإقلال من درجة لتيسرها وبالتالي ضعف كفاءتها، لذلك يجب أن يكون الحرث بعمق مناسب لخلط الأسمدة؛ والإبقاء على سلامة مخلفات المحاصيل على سطح التربة؛ومن السياسات التي على الحكومة إتباعها هي:

– إقامة معامل إنتاج السماد العضوي الصناعي "الكمبوست"، وتحفيز المزارعين على استخدامها.

– تشجيع الشباب وخرجي الجامعات بمنحهم قروض مالية وإعفاءات وتخفيضات من الضرائب لإنشاء مصانع إنتاج الكمبوست.

– تقديم تسهيلات في الحصول على العقار الاستثماري لإنتاج الكمبوست.

ثانيا: فوائد استخدام الكمبوست

1-الفوائد الفلاحية لاستخدام الكمبوست: نلخصها في الشكل التالي:

الشكل (2-10): الفوائد الفلاحية لاستخدام الكمبوست

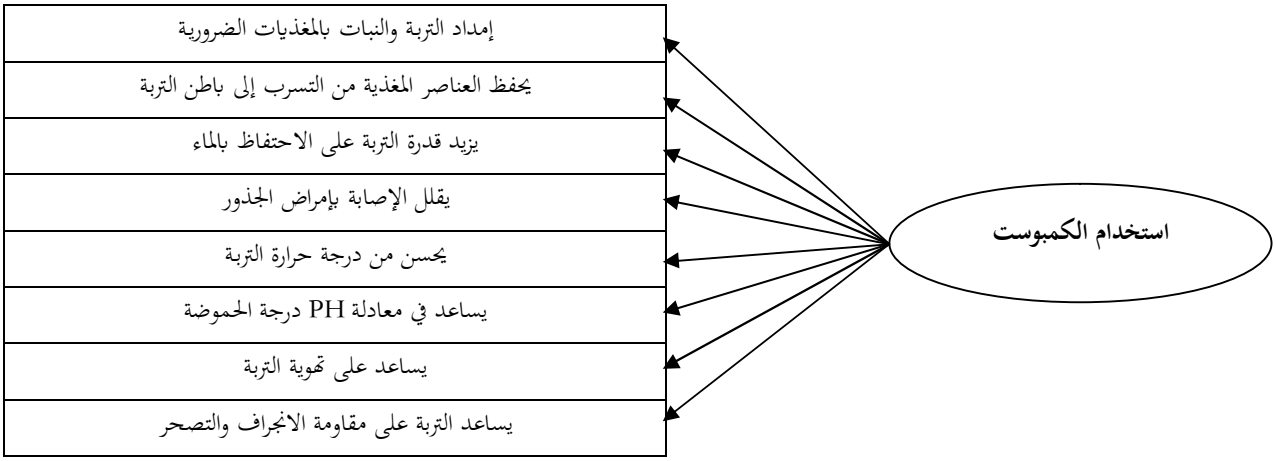

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الالكتروني www.alhadeeqa.com/vb/gardens/g1807

2- الفوائد البيئية لاستخدام الكمبوست

تتمثل في[1]:

- تشجيع الفلاحة البيولوجية من ثم تقليل استخدام المخصبات والأسمدة الكيمائية .
- تدوير وإعادة استخدام المخلفات العضوية (النباتية – الزراعية).
- التخلص من الدخان الناتج من حرق المخلفات الفلاحية.
- تقليل كمية الروائح المنبعثة من تراكم المخلفات.
- تقليل انتشار الإمراض.
- الحد من انتشار الآفات والحشرات والقوارض.
- إكساب البيئة المحلية منظرا جماليا.

(1) 07-05-2017, http; www.alhadeeqa.com/vb/gardens/g1807.

خلاصة الفصل:

لقد سعت الدولة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة إلى إنعاش القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تبني جملة من البرامج في إطار سياسة الإنفاق العمومي، حيث وضعت جملة من الاستراتجيات والمخططات، تقوم على مجموعة من الأهداف والتوجهات، يأتي في مقدمتها تطوير وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجال الفلاحي، الذي ولابد من دعمه وترقيته في إطار هذه الضوابط، حيث خصصت الجزائر في ذلك مبالغ هامة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الأول والثاني، إذ قدر الحجم الإجمالي للمبالغ المرصودة لذلك ما يقارب 25941.7 مليار دينار. كما اختلفت السياسات التنموية من جهة لأخرى. وعلى غرار باقي ولايات الوطن، استفادت ولاية الوادي في هذا الإطار من أغلفة مالية ساهمت في تطور الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال فترة تطبيق هذه المخططات، وساهمت كذلك في الرفع من المساحة الفلاحية بفعل التوسع في برامج التشجير والاستصلاح، بالإضافة إلى الرغبة القوية لدى فلاحي الولاية بالنهوض بهذا القطاع محليا، رغم الضروف الطبيعية الصعبة، وهذا بدوره انعكس بشكل ايجابي نوعا ما على مكانة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني، حيث احتلت الولاية بذلك المرتبة الثانية وطنيا، والأولى في بعض المنتجات الأخرى.

وهذا لا يخفي التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي بالولاية على غرار العقار الفلاحي- التامين- الحصول على البذور الملائمة لطبيعة المنطقة الصحراوية..، و في ظل التقلبات المناخية التي ترهن في العديد من الأحيان حجم الإنتاج الفلاحي و تقلل من مردوديته واستدامته.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة

الفصل الثاني:

دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية الوادي

الخاتمة العامة

مقدمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس المحتويات

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية،وهذا لدوره الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية والصحراوية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع مما جعله يشهد تغيرات وتحديات هامة رسمت خطط عملية ترمي إلى تطويره، وذلك برصد مخصصات مادية وبشرية متنامية، هذا نظرا للدور الذي يلعبه القطاع كقطاع خالق للثروة ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وبنظرة اشمل فان تفعيل أداء القطاع الفلاحي يمكنه أن يلعب دورا محوريا ورئيسيا في إرساء دعائم التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع الآليات الفعالة والناجحة والتي تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة وواضحة وهذا يتجسد برامج تنموية ترتكز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من اجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي والوطني .

المشكلة الرئيسية: على ضوء ما أشير إليه أعلاه يمكن طرح الإشكالية الرئيسة للدراسة على النحو الأتي :

ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة ؟

الأسئلة الفرعية: على أساس المشكلة الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ؟
- ما هي القدرات و الإمكانات الفلاحية التي تتميز بها ولاية الوادي، هل استغلت بشكل يمكنها من المساهمة في التنمية الفلاحية محليا ووطنيا ؟
- ما هي العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في ولاية الوادي لتعزيز متطلبات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات اعتمدنا على الفرضيات التالية :

1- على غرار الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر، يفترض أن يحظى القطاع الفلاحي بمكانة هامة و إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، خاصتا في ظل تراجع أسعار المحروقات.

2- تتمتع ولاية الوادي بقدرات فلاحيه معتبرة، فهي معروفة بطابعها الفلاحي بالدرجة الأولى، يؤهلها أن تشكل قطبا فلاحيا يساهم في تحقيق التنمية الفلاحية محليا ووطنيا إذا استغلت بشكل رشيد وعقلاني.

3- وجود عوائق لتطوير القطاع الفلاحي يمكن حلها وتحليلها، وتحقيق تنمية فلاحيه مستدامة بولاية الوادي .

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها الأتي :

- إبراز دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .

- رصد الإمكانات الفلاحية التي تحظى بها ولاية الوادي.

- السعي لاستغلال الموارد و الإمكانات الموجودة بولاية الوادي بشكل امثل في القطاع الفلاحي لتحقيق تنمية مستدامة .

- تشخيص العقبات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في ولاية الوادي لتحقيق التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة:

- إبراز دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في الناتج المحلي وقدرته على خلق فرص العمل .

- يعتبر القطاع الفلاحي من مواضيع الساعة حيث أن معالجة مشكلة استدامة التنمية في ظل ندرة الموارد وتحت ضغط تذبذب أسعار المحروقات،تستدعي الاستثمار في القطاع الفلاحي كأحد الخيارات البديلة لتنويع الاقتصادي

- الأهمية الإستراتيجية لولاية الوادي وما يميزها من كبر مساحة، وتوفرها على المياه الجوفية، وموقعها الجغرافي المناسب لتطوير التنمية الفلاحية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- قلة الدراسات التي تتناول موضوع الفلاحة على المستوى المحلي.

- المساهمة في دفع عجلة التنمية على مستوى ولاية الوادي بحكم الانتماء إليها والطابع الفلاحي الذي تتميز به الولاية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (عطا الله نظيرة) "التنمية الفلاحية المستدامة- دراسة حالة ولاية بومرداس " رسالة ماجستير، جامعة بومرداس 2006.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهمية القطاع ألفلاحي و استراتجياته في تحقيق التنمية المستدامةو الوقوف على دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و رصد الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها ولاية بومرداس.

- دارسة (باشي أحمد) "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث العدد (2)جامعة ورقلة، 2003. تهدف الدارسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي، وتشخيص المعوّقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بالحدّ من المشاكل التي يعرفها بغية جعله يؤدي دوره الأساسي في التخفيف من حدّة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

الاطار المكاني والزماني للدراسة:

- **الاطار المكاني** : تقتصر هذه الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر من خلال تشخيص القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني مع اخذ نموذج للدراسة على المستوى المحلي متمثل في ولاية الوادي
- **الاطار الزماني** : تنحصر مدة الدراسة في الفترة الممتدة بين (2000-2016).

المنهج والأدوات المستخدمة:

للوصل إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة، واختبار الفرضيات اخترنا المنهج التحليلي، الذي يمكننا من جمع البيانات الإحصائية والمعلومات لبعض الجداول التي لها صلة بالموضوع والتي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الوصية محليا ووطنيا .

صعوبات الدراسة:

- ندرة المراجع حول موضوع التنمية الفلاحية المستدامة في ولاية الوادي .
- صعوبة أثناء إجراء دراسة الحالة للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالقطاع الفلاحي بولاية الوادي.
- التباين في المعلومات والإحصائيات المتحصل عليها من جهة لأخرى، وفي الكثير من الأحيان غير موحدة.

محتوى البحث:

للإجابة على معالم الإشكالية الرئيسية التي تدور حولها الدراسة، وفي إطار ما تم الحصول عليه من مراجع حول الموضوع، فقد تم عرض محتوى الدراسة وفقا للتقسيم الآتي:

في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان "الأسس النظرية للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة"؛ تم التعرض لأدبيات الدراسة من خلال الإلمام بكل ما تعلق بمفاهيم التنمية المستدامة والتنمية الفلاحية، وذلك من خلال أربعة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: التنمية الفلاحية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة واليات تحقيقها.

أما في الفصل الثاني الذي تم إدراجه بعنوان "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية الوادي"؛ فقد حاولنا من خلاله ربط العلاقة وتعزيزها بين القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة بولاية الوادي، و تناولناه من خلال أربعة مباحث أساسية، جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول:مكانة القطا ع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي.

المبحث الثالث: معوقات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي.

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي.

وقد تخللت الدراسة مقدمة تشمل الإستراتجية المتّبعة في الدراسة، وخاتمة تتضمّن اختبار الفرضيات واهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة، سعيا لطرح آفاق مستقبلية حول موضوع الدراسة في ظل الرهانات والتحديات الحالية.

الملحق رقم 01

مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر
خلال الفترة (2000- 2016)

الملحق رقم 02

تطور الإنتاج لفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)

ترقية القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة ولاية الوادي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق القطاع الفلاحي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي ، بالإضافة إلى تشخيص واقع التنمية الفلاحية على المستوى الوطني و تحديات ولاية الوادي خصوصا لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصّلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كان في الخطاب الرسمي فقط؛ حيث كانت النتائج ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصصة له .كما أن أداء القطاع الفلاحي في ولاية الوادي شهد تقدم إنتاجي ملحوظ برغم من عدم استخدام كافة الإمكانات الفلاحية الموجودة، ويعود ذلك إلى عدم الاستغلال الأمثل للثروات الفلاحية من جهة، وغياب الثقافة الفلاحية من جهة أخرى، في ظل وجود مشاكل العقار الفلاحي،التامين الفلاحي، التغيرات المناخية، بيروقراطية الإدارة المحلية وسوء التسيير، زيادة على عدم إشراك الفلاح في إعداد وتنفيذ البرامج الفلاحية، إلا أن الولاية حققت أشواطا متقدمة من حيث كمية الإنتاج الفلاحي،محتلة المرتبة الثانية وطنيا ، ويبقى ضمان استدامة القطاع الفلاحي بالولاية مرهون بمدى اتخاذ الدولة لإجراءات شجاعة من شانها احتضان الفلاح وطرح حلول حقيقية في الميدان تساعدها على إرساء دعائم تنمية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحيه:

القطاع الفلاحي، مخططات الإنعاش الاقتصادي ، الفلاحة البيولوجية، التنمية المستدامة.

Promoting the agricultural sector as a mechanism for achieving sustainable development
Case study Wilayat of El-Oued

Abstract:

The aim of this study is to know the extent to which the agricultural sector has achieved sustainable development during the period 2000-2016 through analyzing the status of the agricultural sector in the national economy, presenting the efforts exerted by the country in the framework of economic recovery plans, And the challenges of El-Oued in particular to achieve sustainable development.

The study found that attention to the agricultural sector at the beginning of the third millennium was not a priority in the policies of the country, but was in the official discourse only, where the results are poor if we compare it with the financial amounts allocated to it. Moreover, the performance of the agricultural sector in the Wilayat of El-Oued done remarkable progress without using all the available agricultural resources, because we have not a large agricultural culture on the other, and the problems of agricultural realty, bureaucracy, insurance, climate changes and poor management, in addition to not involving the farmer in the preparation and implementation of agricultural programs, but the state has made progress in quantity of agricultural production, occupying second place nationally, ensuring the sustainability of the agricultural sector which depends on the extent of practicing ecourageous measures which offer real solutions to the farmers and to made comprehensive and sustainable development.

key words:

Agricultural sector; economic recovery plans; biological agriculture; and sustainable development.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبـــة: علوم اقتصادية

تخـــصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

ترقية القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة ولاية الوادي

إعداد الطلبة:

– أحمد نسيب

– جمال كرثيو

تحت إشراف الدكتور:

– حمزة بالـــي

لجنـــة المنـــاقشـــة:

د.لطفي مخزومي	**أستاذ محاضر ب بجامعة الوادي**	**رئيسا**
د. حمزة بالـــي	**أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
د. نذير غانية	**أستاذ محاضرأ بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	تطور مساهمة الناتج ألفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)	38
2.2	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2000–2016)	39
3-2	تطور إنتاج الحبوب في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)	43
4-2	التطور الإنتاجي للبطاطس والطماطم في ولاية الوادي خلال الفترة (2000–2016)	44
5–2	تطور إنتاج التمور بولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)	45
6-2	تطور إنتاج التبغ والفول السوداني في ولاية الوادي خلال الفترة (2000–2016)	46
7-2	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2016)	47
8–2	توزيع المساحة الإجمالية للأراضي بولاية الوادي	50
9-2	توزيع الأراضي الفلاحية بولاية الوادي نهاية 2016	50
10-2	الفوائد الفلاحية لاستخدام الكمبوست	68

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نشأة مفهوم التنمية المستدامة	09
1-2	مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)	36
2-2	تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000 – 2014)	37
2-3	تطور المحاصيل خلال الموسمين (2013/2012)(2016/2015) بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا	48
4-2	قرارات التسوية (رفع الشرط الفاسخ + الإلغاء) الصادرة إلى غاية 2016/12/31	52
5-2	عدد الاتفاقيات التأمينية بين الفلاحين و الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بولاية الوادي للفترة (2006– 2016)	55

قائمة الاختصارات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANSEJ	**A**gence **N**ationale de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	**C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization	منظمة الأغذية والزراعة
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصائيات

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- موسشيت دوجلاس، "**مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة: شاهين بهاء الدين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.

- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- محي الدين عمرو، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان،1972.

- محمود الأشرم، "**التنمية الزراعية المستدامة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

- مُحَّد فوزي أبو السعود ، نعمة الله احمد رمضان وعايد عفاف عبد العزيز، "**الموارد واقتصادياتها**"،**الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية،مصر، (د.ت).

- مُحَّد عبد العزيز عجمية ، الليثي مُحَّد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية،مصر،2000.

- مُحَّد صالح تركي القريشي "**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- كمال حمدي أبو الخير، "**استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة ، مصر،1997.

- فارس الهيتي صبري، "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- غسان أبو منديل، "**واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية ، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010**" ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2012.

- علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع، العوائق، سبل النهوض**"، الطبعة1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- عبد العزيز قاسم محارب "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2011.

- عبد الرحمان الهيتي نوزاد ، المهندي حسن إبراهيم، "**التنمية المستدامة في دولة قطر:الانجازات والتحديات**"، الطبعة 1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008.

- سليمان الرياشي، "**دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 1998.

- سعد عارف جواد ، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

- سامح غرايبية، "**المدخل إلى علوم البيئة**"، الطبعة الثانية، دار الشروق، عمان 1998.

- سالم التوفيق النجفي، "**التنمية الاقتصادية الزراعية**"، الطبعة 2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.

- زين الدين عبد المقصود، "**قضايا بيئية معاصرة**"، نشأ المعارف، الإسكندرية، مصر 2000.

- رفعت لقوشة، "**التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**"الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة،مصر، 1998 .

- دوناتو رومانو، " **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

- خلف فليح حسن، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004

- حسين عدنان السيد ، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، طبعة 1، لبنان، 2003.

- حازم الببلاوي، "**التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**"،معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، مصر، 1967 .

- البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1971.

– أعمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

– زينب صالح الأشوح، "**الاطراد والبيئة**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

– زكي رواء، يونس الطويل "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"،الطبعة 1،دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2010.

2– الرسائل والأطروحات الجامعية:

– مقدم عبيرات، "**التنمية الزراعية في الوطن العربي – معوقات وآفاقها**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

– مختار نواصري، "**واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

– مُحَّد ولد صمب، "**إدارة البيئية والتنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، 2009.

– مُحَّد غردي،"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012،.

– مُحَّد بويهي، "**القطاع الفلاحي ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتورة في العلوم في العلوم الاقتصادية فرع علوم تسيير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 .

– لطفي مخزومي ،" **آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة واديسُوف**"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016/2015.

– زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

– حسين مولاي، "**مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية–كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

– حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،1997.

– جميلة لرقام، "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.

3– الدوريات والمجلات:

– حسن الونداوي – مجيد نشأة، "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 العدد20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق 2010.

– رضا مطر الهاشمي، "**التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية (المجلد الثامن، العدد 3،4)، جامعة القدسية، العراق، 2005.

– سفيان عمراني ، معطى الله خير الدين، "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

– الطاهر مبروكي، "**الأمن الغذائي في المغرب العربي**"، مجلة الباحث (العدد 9)، جامعة ورقلة، 2011، .

– عبد الرحمان بن إبراهيم المعقل، "**التنمية الزراعية المستدامة والإرشاد الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، الأدوار المرتقبة، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية (المجلد 29، العدد 111)، جامعة الكويت 2003، .

– فارس فاروق، "**التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (المجلد 15)، جامعة دمشق، سوريا 1999.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة مُحَّد كامل عارف، مجلة عالم المعرفة (العدد 142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1989.

– مُحَّد بلغالي، "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد (2)، جامعة الشلف، الجزائر (2009).

4– التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات :

– تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005–2025)**، جامعة الدول العربية،2007.

– صندوق النقد العربي،" **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الفصل الثالث–قطاع الزراعة والمياه (العدد 34)،2014.

– صندوق النقد العربي، (2016)" :**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**" 2015 .

– مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي . **تقرير حول العقار الفلاحي**، ديسمبر 2016.

– مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، **الحصيلة السنوية لنشاطات القطاع الفلاحي بالولاية** للموسم 2015/.2016

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام** 2007"، الخرطوم، السودان، 2008.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/83المؤرخ في 04 ذي القعدة 1403 هـ الموافق ل 13 أوت 1983 م المتعلق بالحيازة على الملكية العقارية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 34 ،سنة 1983 .

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم97–482 المؤرخ في15 شعبان عام 1418هـ الموافق لـ 15ديسمبر1997 يحدد كيفيات منح حق امتياز قطعة من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية، **الجريدة الرسمية** العدد 83، سنة 1997.

–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون رقم 03–10مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،الجريدة الرسمية (العدد 43)،الجزائر،2003.

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية،" (2008) **منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية** 22 "نوفمبر 2008، الجزائر.

– الرفاعي سحر قدوري، "**التنمية المستدامة مع التركيز خاص على الإدارة البيئية**"إشارة إلى حالة العراق، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس، 2006.

– فكرون السعيد، "**التنمية المستدامة للمجتمعات النامية: واقع وآفاق**"، الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستديمة المنعقد يومي 10 و11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

– أبو النصر بهجت مُحَّد، " **دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة الزراعية المستدامة في المنظمة العربية** "، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي المنعقد خلال الفترة 14–16 أكتوبر 2003، عمان، الأردن، 2003،.

– أبو النصر بهجت مُحَّد، " **دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة الزراعية المستدامة في المنظمة العربية** "، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي المنعقد خلال الفترة 14–16 أكتوبر 2003، عمان، الأردن، 2003،.

– بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، "**دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، مداخلة في الملتقى الأول حول "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر" المنعقد يومي 14و15 جانفي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،2014.

– بوعشة مبارك، "**التنمية المستدامة مقارنة نظرية في إشكالية المفاهيم**"، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي7و8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008.

– خليل عبد القادر، مخزومي لطفي،"**التكثيف المحصولي بمنطقة واديسُوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة**" الملتقى العلمي الدولي السادس حول **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، يومي 10/09 نوفمبر 2016 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

– راتول محمد، مداحي محمد، "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة – حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

– علة مراد، "**التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول **الثقافة البيئية والتنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 أكتوبر2011، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة،الجزائر،2011

– عمران محمد حسني، "**التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتصالات فيها**"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة المنعقد في الفترة 27-31 ماي 2007، شرم الشيخ، مصر2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les Ouvrages:

-Christelle DIDIER, démarche stratègique pour une formation de dècideurs socialement responsables, alliances , France,2006.
-Boualem Remini,: **"La problématique de L'eau en Algérie"**, Office des publications universitaires: Alger, Algérie, (2005) .
-Groupe Banque Mondiale: Washington, (2009)
-Jean Marie Harriley. Le developpement soutenable .Economica.Paris ,1998.
-Ramiro Iturrioz,: "Assurance Agricole", série de Fiches d'Information sur l'Assurance (Numéro 12)

2– Rapports et Séminaires:

-MADR, (2015): **"La sécurité alimentaire en Algérie"**, publication spéciale. Algérie.
-Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR), (2014): **"Evolution de la répartition générale des terres (2000-2013)"**, Algérie.
-Office National des Statistiques (ONS), (2016): "Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2016" publication N°653, Algérie.
-ONS, (2016): "Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2016", publication N°763, Algérie.

3- Les Ouvrages électroniques:

- http: www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm. (23/03/2017)
-http: www.wilaya el oued .com. "Monographie da la Wilaya el oued" (07/05/2017)
-http; www.alhadeeqa.com/vb/gardens/g1807. (07/05/2017)
-http؛ www.deltawater.net.(07/05/2017)
-http/ www.ctab.nat.tn/index.php/ar/.(07-05-2017) الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة (المركز الفني للفلاحة البيولوجية)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2000-2014)
2	تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2016)